اتفاقية التمكين الاقتصادي بصنعاء تفتح آفاقاً جديدة للصيادين في الحديدة

بعد اختطاف وتعذيب .. 68 صياداً يعودون إلى اليمن من سجون إرتيريا والصومال

كارثة تهدد الصيادين و المصائد السمكية في محافظتي المهرة وحضرموت

نافذتك إلى البحار والثروات السمكية في اليمن

althrwtalbahrya@gmail.com

العدد ٠٨ | السنة الأولى | ١٦ صفحة | شعبان ١٤٤٦ هـ | فبراير ٢٠٢٥م

الثروة البحرية

Altharwah Albahria

شـهرية اقتصاديـة متخصصة تُعنى بالقطاع السمكي والثروة البحرية | تصدر عن القطاع السمكي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

أ.عـدنان علي الخـــالد - مدير هيئة المصـائد في تعـز لـ(الثروة البحرية):

بدأنا من الصفر ونجحنا في تأسيس منظومة سمكية واعدة رغم الأزمات والتحديات

حوّلنا فرع تعز إلى نموذج يُحتذى به في إدارة وتنظيم القطاع السمكي رغم شح الموارد

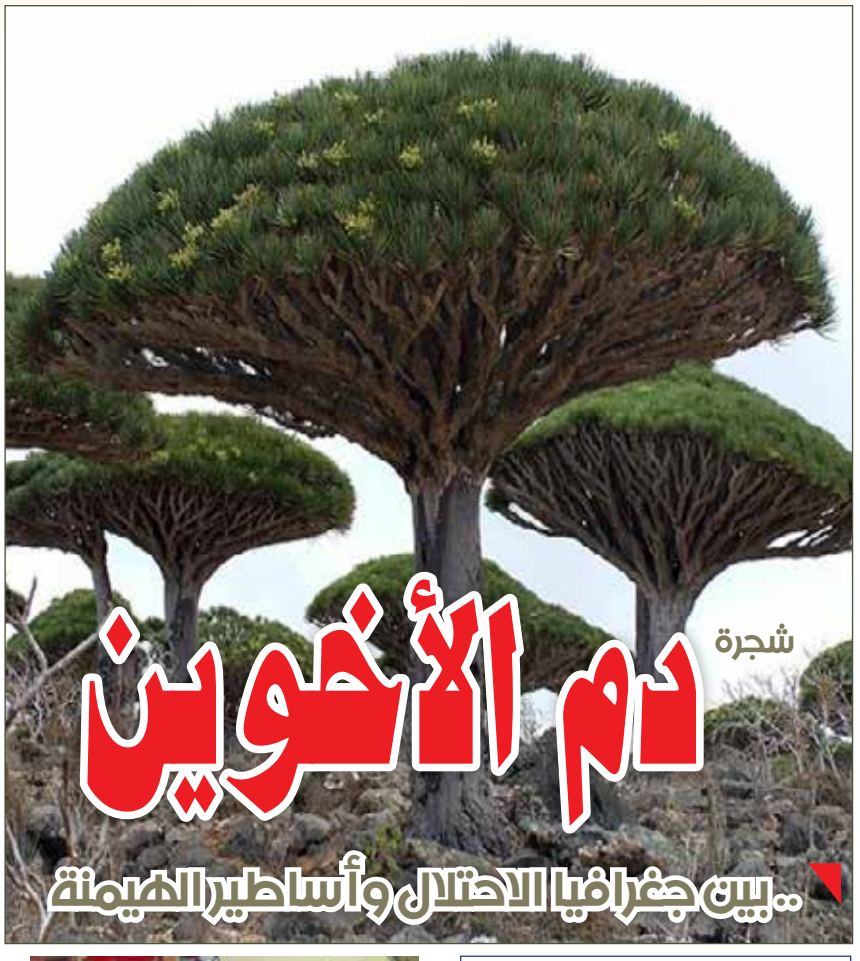

شجرة

دم الأخوين

..بين جغرافيا الاحتلال وأساطير الهيمنة

العمليات العسكرية المساندة لغزة..

اليمن نموذجاً فريداً في تطوير القدرات العسكرية البحرية

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

وزارة الزراعة تحذر من كارثة بيئية وتطالب بوقف مصانع طحن الأسماك في المهرة | 02

غلاء الأسماك في عدن.. بين فكي الاهمال والفوضى الاقتصادية | 07

تسليم قطاع خمسة النفطي لأمريكا.. صفقة لن يكتب لها النجاح | 11

المجاهد/ مراد طرموم للثروة البحرية

دعم الصيادين مسؤولية وطنية | 15

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

وزارة الزراعة تحذر من كارثة بيئية وتطالب بوقف مصانع طحن الأسماك في المهرة

صنعاء - الثروة البحرية:

حذّرت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية من كارثة بيئية وشيكة جراء منح حكومة المرتزقة في عدن تصاريح لإنشاء تسعة مصانع لطحن الأسماك في محافظة المهرة، مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل تهديدًا مباشرًا للبيئة البحرية واستنزافًا خطيرًا للثروة السمكية.

في بيان رسمي، اعتبرت الوزارة منح هذه التصاريح دون إجراء دراسات علمية أو تقييم بيئي شامل تجاوزًا واضحًا للمعايير الدولية والقوانين الوطنية المعنية بحماية الموارد البحرية، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات تعكس غياب الدولة واتباع سياسات عشوائية تهدف إلى استنزاف الثروة السمكية بشكل ممنهج.

وأوضحت الوزارة أن إنشاء تسعة مصانع دفعة واحدة، بعضها بدأ التشغيل بالفعل والبعض الآخر قيد الإنشاء، سيؤدي إلى كارثة بيئية غير مسبوقة، حيث ستتسبب هذه المصانع في استنزاف المخزون السمكي، والإضرار بالأنظمة البيئية البحرية، وتدمير مصدر رزق آلاف الصيادين.

ووصفت الوزارة هذه الخطوة بأنها عبث إداري يخدم مصالح أطراف تسعى لاستغلال الموارد الوطنية تحت غطاء الاحتلال، محذرة من أن هذه السياسات العشوائية لا تراعي التأثيرات السلبية على المجتمعات الساحلية التي تعتمد على الصيد كمصدر رئيسي للرزق، مما يجعلها تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي والاقتصادي في البلاد.

وطالبت الوزارة بوقف العمل فورًا في جميع مصانع طحن الأسماك، سواء العاملة أو التي لا تزال قيد الإنشاء، داعية إلى فتح تحقيق شفاف وشامل لكشف هذه الانتهاكات البيئية والإدارية ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما شددت على ضرورة تبني خطط مستدامة لحماية الموارد البحرية ووقف إنشاء أي مصانع جديدة لطحن الأسماك، مؤكدة أن الحفاظ على الثروة السمكية مسؤولية وطنية وأولوية للأجيال القادمة.

ورشة توعوية حول اعداد التقارير الشهرية في القطاع السمكي

صنعاء - الثروة البحرية :

نظم القطاع السمكي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ورشة توعوية حول كيفية إعداد التقارير الشهرية، وذلك في قاعة اجتماع مبنى القطاع السمكي، بمشاركة عدد من الكوادر الإدارية والمختصين.

هدفت الورشة على مدى يومين إلى تعزيز مهارات المشاركين في إعداد التقارير الشهرية الدورية، وتحسين أساليب توثيق الأنشطة والإنجازات لضمان دقة المعلومات وسهولة تحليلها واتخاذ القرارات المناسبة.. وتضمنت الورشة استعراضاً تفصيلياً للمعايير الفنية والإدارية لإعداد التقارير الشهرية، مع تقديم عروض توضيحية من قبل مدرب الورشة مدير عام خدمة الجمهور في القطاع السمكي محمد حميدالدين، الذي تناول أفضل الممارسات في إعداد التقارير، وسلط الضوء على الأخطاء الشائعة وسبل معالجتها لضمان جودة ودقة المعلومات الموثقة.

وشهدت الورشة تفاعلاً ونقاشات مثمرة بين المشاركين، الذين أكدوا أهمية هذه الفعاليات في تطوير الأداء الإداري ورفع جودة التقارير، بما يسهم في تحسين كفاءة العمل داخل القطاع السمكي.

فرق الجودة تكشف تجاوزات خطيرة تهدد سلامة الأسماك في سوق البليلي

الثروة البحرية - صنعاء :

نفذت فرق الجودة التابعة للقطاع السمكي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية نزولاً ميدانيًا إلى سوق البليلي، بهدف تفقد أوضاع السوق وكشف المخالفات المتعلقة بآليات نقل وتداول الأسماك.

خلال الجولة، رصد الفريق مخالفات متعددة، من بينها إشكالية في تسجيل نقالات أسماك مكررة، الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات تنظيمية فورية لضمان دقة البيانات ومنع أي تلاعب قد يؤثر على عملية التوزيع. كما كشف الفريق عن عرض كميات من الجمبري بأحجام صغيرة غير مطابقة للمعايير، ما يشكل انتهاكًا صريحًا للضوابط الصادرة عن الوزارة بشأن حماية المخزون السمكي.

وإلى جانب ذلك، لاحظ الفريق أن معظم الأسماك المعروضة في السوق تُعرض دون استخدام الثلج، مما يعرضها للتلف السريع ويؤثر على جودتها وسلامتها الصحية، ما يشكل خطرًا مباشرًا على المستهلكين.

وأكد الفريق أن الجهود الرقابية والميدانية ستستمر لضمان الامتثال للمعايير المطلوبة وتعزيز استدامة القطاع السمكي، مشددا على أن الالتزام بالإجراءات التنظيمية هو مفتاح تطوير القطاع وضمان استدامته البيئية والاقتصادية.

من جانبه، شدد مدير عام الجودة في القطاع السمكي، نبيل الكوني، على ضرورة التزام جميع العاملين في القطاع السمكي بالمعايير والشروط الفنية التي تحافظ على جودة الأسماك وسلامتها. مشيرا إلى المخاطر الناجمة عن نقل الأسماك باستخدام البناكر، إذ لا توفر الظروف الصحية المناسبة، مما يؤثر سلباً على جودة المنتجات ويؤدي إلى تلفها السريع.

وأضاف أن سوق البليلي لا يستوفي المتطلبات الفنية والصحية المعتمدة من قبل الوزارة، حيث يعمل دون الحصول على ترخيص رسمي، ويفتقر إلى البنية التحتية والمرافق الأساسية التي تضمن الحفاظ على جودة الأسماك وفقًا للمعايير الصحية المعتمدة.

ودعا الكوني إلى اتخاذ إجراءات صارمة لضبط السوق وتنظيمه وفق المعايير المطلوبة.. لافتا الى أن التراخي في تطبيق الضوابط يشكل خطرًا على سلامة المنتجات السمكية وصحة المستهلكين.

بمشاركة خريجي دورة «طوفان الأقصى ..

قطاع الثروة السمكية ينظم مسيرة جماهيرية دعماً للقضية الفلسطينية

صنعاء - الثروة البحرية:

في إطار أنشطة التعبئة العامة لنصرة الشعب الفلسطيني، نظم قطاع الثروة السمكية صباح اليوم مسيرة جماهيرية حاشدة، بمشاركة خريجي دورة «طوفان الأقصى»، تحت شعار: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم).

وانطلقت المسيرة من حي الصافية بجوار جامع الرضوان، حيث تجمع المشاركون في أجواء حماسية تؤكد الدعم الكامل للقضية الفلسطينية وصمود شعبها، قبل أن يواصلوا المسير نحو جامع الشهداء، وسط حضور واسع من الكوادر والموظفين والمناصرين للقضية الوطنية.

وردد المشاركون شعارات تؤكد على مركزية القضية الفلسطينية للأمة الإسلامية، ورفعوا الأعلام الفلسطينية، كما نددوا بالعدوان الإسرائيلي المتواصل، مطالبين المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

الفعالية حظيت بتفاعل واسع من مختلف فئات المجتمع، حيث عبر المشاركون عن دعمهم الثابت للشعب الفلسطيني واستعدادهم لتقديم كل أشكال الدعم الممكنة.

كما أكدوا أهمية تعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية، ومواصلة الضغط لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

كما اختُتمت الفعالية ببيان شدد فيه المشاركون على أهمية التكاتف الشعبي والرسمي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته التوسعية، مؤكدين أن التحرك الشعبي يمثل رسالة قوية للعالم بأن الأمة الإسلامية لن تتخلى عن فلسطين، وأن دعم المقاومة واجب شرعي وأخلاقي.

تأتي هذه المسيرة ضمن سلسلة من الفعاليات التي ينظمها قطاع الثروة السمكية في إطار التعبئة العامة لدعم القضية الفلسطينية، والتأكيد على استمرار الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ورفض كل أشكال التطبيع والتواطؤ مع العدو الصهيوني.

فيما وزارة الزراعة والثروة السمكية تدين الانتهاكات وتطالب بالإفراج عن الصيادين

الإمارات تستهدف صيادي حضرموت وسط انتهاكات مستمرة وصمت دولي

الإعلام السمكي - تقرير خاص: تتواصل الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها القوات الإماراتية وميليشياتها بحق الصيادين اليمنيين في سواحل حضرموت، حيث تصاعدت الاعتداءات الممنهجة خلال الأسبوع الماضي باعتقال مجموعة من الصيادين في منطقة شحير شرق المكلا، في حادثة تعكس حجم القمع والتضييق على أبناء المنطقة، الذين بات البحر مصدر معاناتهم بدلاً من أن يكون مصدر رزقهم. لم يكن الصيد بالنسبة لأهالي حضرموت مجرد مهنة، بل هو شريان حياة مرتبط بوجودهم وكرامتهم، إلا أن القوات الإماراتية فرضت واقعًا جديدًا جعل البحر محرّمًا على أبنائه، بينما يُفتح على مصراعيه لنهب الثروات البحرية من قبل الاحتلال وشركاته. وفقًا لشهود عيان، فقد تم اعتقال الصيادين بوحشية، والتعامل معهم بعنف مفرط، رغم أنهم لم يرتكبوا أي جرم سوى محاولتهم كسب لقمة العيش.

في مشهد يعكس عمق الاستغلال والتواطؤ، وقفت ميليشيات موالية للإمارات إلى جانب قوات الاحتلال، حيث لا تزال حكومة المرتزقة تغض الطرف عن هذه الانتهاكات بل وتوفر لها الغطاء السياسي والأمني، مما يعزز من سياسة تكميم الأفواه وتركيع المجتمع المحلي..التضييق الممنهج دفع الصيادين في منطقة شحير إلى تنظيم وقفة احتجاجية سلمية أمام مطار الريان، وهو أحد المواقع التي حولتها الإمارات إلى قاعدة عسكرية مغلقة تحرم أبناء المنطقة من استخدامها منذ سنوات. إلا أن الرد الإماراتي لم يكن إلا بالمزيد من العنف والقمع، حيث تعرض المتظاهرون للاعتداء، وتم اعتقال عدد من الصيادين الذين كانوا يطالبون بحقوقهم المشروعة.

هذا التصعيد القمعي يُظهر بوضوح أن الاحتلال الإماراتي لا يكتفي بالتحكم في الموانئ والمطارات، بل يعمل أيضًا على فرض قيود قاسية على سبل العيش الأساسية لأبناء الساحل، مما يضع مستقبل الصيد البحري في حضرموت على المحك.

استنكار رسمي ومطالبات بالإفراج عن الصيادين

وفي الأثناء أدانت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية هذه الانتهاكات السافرة، معتبرة أن ما قامت به القوات الإماراتية من اعتداءات بحق الصيادين يمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية والدولية.

وأكدت الوزارة في بيان لها رفضها القاطع لهذه الممارسات القمعية التي تزيد من معاناة الصيادين المحرومين من حقهم الطبيعي في الصيد، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الصيادين المحتجزين وضمان سلامتهم، بالإضافة إلى فتح البحر أمام الصيادين دون قيود أو ممارسات تعسفية.

كما دعت الوزارة الجهات المعنية في حكومة المرتزقة إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هذه الانتهاكات، مؤكدة أن الصمت المتواطئ لا يزيد الأمور إلا سوءًا.

في الوقت الذي يُحرم فيه الصيادون المحليون من حقهم المشروع في الصيد، تشهد السواحل اليمنية عمليات نهب واسعة للثروات البحرية، حيث تتجه الشركات الإماراتية إلى تصدير الأسماك النادرة والأحياء البحرية إلى الأسواق العالمية، مستغلة سيطرتها العسكرية على الموانئ اليمنية.

ويتساءل كثيرون إلى متى سيستمر هذا الصمت الدولي المريب تجاه الجرائم التي ترتكب بحق الصيادين اليمنيين، وإلى متى ستظل سواحل اليمن رهينة للاحتلال ونهب ثرواتها في وضح النهار؟

ومع تصاعد الضغوط الشعبية والاحتجاجات، تتزايد الدعوات لمنظمات المجتمع المدني والإعلام المحلي والدولي لتسليط الضوء على قضية الصيادين اليمنيين، وكشف الممارسات الإماراتية أمام الرأي العام العالمي، بما يضمن استعادة حقوق الصيادين وحماية سيادة اليمن البحرية من التدخلات الأجنبية.

الحديدة.. ورشة وتوقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع القروض البيضاء للصيادين

الحديدة - سبأ:

عقدت في جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية بالحديدة، اليوم، ورشة تدريبية حول آلية تنفيذ مشروع القروض البيضاء لصغار الصيادين في المناطق الساحلية للبحر الأحمر.

هدفت الورشة إلى إكساب عشرة مشاركين من ضباط القروض في الجمعية وفروعها مهارات ومفاهيم أساسية حول آلية تنفيذ المشروع، الذي ستنفذه الجمعية بمساندة الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وتمويل الهيئة العامة للزكاة. وفي الافتتاح، استعرض رئيس هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، الدكتور أحمد الكبسي، عددا من النقاط والمعايير المتعلقة بالمشروع والفترة الزمنية للتنفيذ وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود

للمشروع لتمكين الفئة المستهدفة من مواصلة نشاط الصيد، وتحسين مستوى الدخل لهم ولأسرهم. من جانبه، تطرق مدير مكتب هيئة الزكاة في المحافظة، محمد هزاع، إلى أهمية المشروع في تحقيق تطلعات شريحة واسعة من الصيادين في مختلف المناطق الساحلية..

مؤكداً حرص الهيئة على إنجاح المشروع. فيما أشار رئيس الجمعية، محمد نجيب، إلى الأهمية الإستراتيجية للمشروع ومراحل التنفيذ.. منوها بجهود هيئتي تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والزكاة، في إسناد الجمعية لتنفيذ مشاريع مستدامة تخدم الصيادين والقطاع السمكي بشكل عام. وعقب اختتام الورشة، بحضور أمين عام الجمعية، عبدالسلام إبراهيم، ومديرها التنفيذي، مراد طرموم، تم توقيع اتفاقية تنفيذ المشروع بين هيئتي تنمية المشاريع، والزكاة والجمعية، وتحديد الفترة الزمنية للبدء بالتنفيذ للمرحلة الأولى، من المشروع واستكمال كافة الإجراءات.

استكمال مشروع إنشاء ورشة صيانة قوارب الصيادين في الحديدة

الحديدة – الثروة البحرية:

أستكمل في ميناء الاصطياد السمكي بالحديدة مشروع إنشاء ورشة صيانة قوارب الصيادين، والذي تم تنفيذه عبر منظمة العمل من أجل الإنسانية، بهدف تحسين أوضاع الصيادين وتوفير خدمات الصيانة لقواربهم.

تم تنفيذ المشروع بالتنسيق مع السلطة المحلية بمحافظة الحديدة والهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، وشمل إنشاء مخزن خاص بالورشة، بالإضافة إلى تزويدها بالأدوات والمعدات اللازمة، وتنفيذ أعمال صيانة لعدد من القوارب على نفقة المشروع خلال شهرين من بدء العمل.

وفي فعالية اختتام المشروع، التي حضرها مدير المشروع في المنظمة ماجد المهدي، ثمّن نائب رئيس هيئة المصائد السمكية، عبدالملك صبرة، الجهود المبذولة في تنفيذ الورشة، مشيداً بدور المنظمة في تقديم خدمات الصيانة للصيادين غير القادرين على صيانة قواربهم.

وأكد صبرة حرص هيئة المصائد السمكية على توسيع نشاط الورشة، وتطوير خدماتها بما يسهم في تعزيز استدامة أعمال الصيانة، وإيجاد حلول إضافية لتلبية احتياجات الصيادين وفق متطلبات المهنة.

من جهته، استعرض مشرف المشروع في المنظمة، علاء الكلي، تفاصيل مراحل التنفيذ، مؤكدا أن المشروع وفر المعدات والمواد الضرورية لضمان تشغيل الورشة بكفاءة. كما أشاد بدور هيئة المصائد وجمعية ساحل تهامة في دعم وإنجاح أعمال الصيانة، مما انعكس إيجابيًا على الفئة المستهدفة من الصيادين.

جهود مستمرة في تطوير القطاع السمكي بالبحر الأحمر

الحديدة - الثروة البحرية

يواصل الشيخ حسين حامد العطاس، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، عمله بصمت وإخلاص، بعيدًا عن الأضواء، مقدمًا جهودا ملموسة في خدمة القطاع السمكي.

رغم التحديات التي تواجه الهيئة، من شحة الإمكانات والتراكمات السابقة، فقد استطاع العطاس تحقيق إنجازات مهمة، أبرزها إعادة تشغيل موانئ ومراكز الإنزال السمكي، خاصة في المناطق الجنوبية التي تأثرت بالصراع، إلى جانب جهوده في تطوير الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للصيادين، وفق رؤى واقعية تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي.

ويُعرف العطاس بمبادراته المجتمعية الفاعلة في محافظة الحديدة، حيث لعب دورًا في دعم المشاريع التنموية وتحريك عجلة التنمية رغم التحديات. وفي ظل هذه الجهود، يبقى الأمل معقودًا على استمراره في قيادة الهيئة نحو تحقيق مزيد من التطوير والارتقاء بالقطاع السمكي، بما يسهم في دعم الصيادين وتعزيز الاقتصاد المحلي.

وسط تصاعد الانتهاكات الإريترية

وصول 56 صيادًا إلى الحديدة بعد أشهر من اختطافهم وتعذيبهم

الحديدة – الثروة البحرية :

في تصعيد جديد للانتهاكات الإريترية بحق الصيادين اليمنيين، وصل ٥٦ صياداً يمنياً إلى مركز الإنزال السمكي في الصليف وميناء الحديدة بعد اختطافهم واحتجازهم وتعذيبهم في سجون السلطات الإريترية، وذلك أثناء ممارستهم نشاط الصيد في المياه الإقليمية اليمنية قبالة جزيرة حنيش.. وبحسب المصادر الرسمية، فقد وصل ٥٢ صيادًا إلى مركز الصليف بمدينة الحديدة، ينتمون إلى مديريات الخوخة، الجراحي، والحديدة، فيما وصل أربعة صيادين آخرين إلى ميناء الحديدة، جميعهم تعرضوا للاختطاف والاحتجاز غير القانوني من قبل البحرية الإريترية، التي صادرت ممتلكاتهم وقواربهم قبل ترحيلهم قسرًا.. زخلال استقبال الصيادين، أكد مدير مركز الصليف السمكي، عبده جلحبي، أن الصيادين الواصلين تم احتجازهم أثناء ممارسة مهنتهم في المياه الإقليمية اليمنية، في انتهاك صارخ للحقوق البحرية والقانون الدولي. وأضاف أن مثل هذه الاعتداءات المتكررة تشكل خطرًا على معيشة الصيادين الذين يعتمدون على الصيد كمصدر رئيسي للدخل..من جهته، أوضح مدير مديرية الخوخة، أمجد العميسي، أن السلطات الإريترية تنتهج سياسة ممنهجة لاضطهاد الصيادين اليمنيين عبر الاختطاف والتعذيب والمصادرة، مؤكدًا أن هذه الجرائم تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والسيادة اليمنية.

هذا وأدان المسؤولون المحليون هذه الاعتداءات المتكررة من قبل القوات الإريترية، مشيرين إلى أن التعدي على الصيادين في المياه الإقليمية اليمنية يعد انتهاكًا للقوانين الدولية البحرية.

ودعا مدير مديرية حيس، مروان الحليصي، ومسؤول المصائد السمكية بالمربع الجنوبي، إسماعيل حنجلة، المنظمات الدولية والمجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف هذه الانتهاكات وحماية الصيادين من الاحتجاز القسري والمعاملة القاسية التي يتعرضون لها.

كما أكد عاقل الصيادين، عبدالله حنش، أن استمرار مثل هذه الممارسات سيؤثر سلبًا على قطاع الصيد التقليدي في اليمن، وسيتسبب في أزمة معيشية خانقة للصيادين وأسرهم الذين يعتمدون كليًا على هذه المهنة.

يأتي هذا الحادث ضمن سلسلة من الانتهاكات المتكررة التي تمارسها السلطات الإريترية بحق الصيادين اليمنيين، حيث سبق أن وثقت جهات رسمية وإنسانية احتجاز عشرات الصيادين خلال السنوات الأخيرة، ومصادرة قواربهم، وإخضاعهم لمعاملة غير إنسانية، في انتهاك للقوانين الدولية التي تحمي حقوق الصيادين في المياه الإقليمية.

أخي الصياد : حرصك على الحصول على تصريح الخروج للاصطياد ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو خطوة أساسية للحفاظ على المخزون السمكي وتفادي المخالفات والغرامات

مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

حكومة التغيير والبناء تدشن رسمياً قانون الاستثمار 2025 م

رئيس الحكومة الرهوي :
القانون أعطى امتيازات كبيرة وإضافية لمن يستخدم المواد الخام المحلية في الصناعات التحويلية

الوزير المحاقري :
برنامج التحفيز يتضمن 14 برنامجاً تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية

الوزير الرباعي :
قانون الاستثمار يعد من أهم القوانين التي تحرص الحكومة على تنفيذها

وزير المالية :
الحكومة لديها خطط طموحة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استراتيجية

صنعاء - الثروة البحرية:
أقامت حكومة التغيير والبناء اليوم، فعالية التدشين الرسمي لقانون الاستثمار ٢٠٢٥م، تحت شعار «الاستثمار في اليمن..رؤية جديدة».
وخلال الفعالية أثنى رئيس مجلس الوزراء أحمد غالب الرهوي بالجهود الكبيرة من قبل الجهات الحكومية المعنية وممثلي القطاع الخاص في إعداد القانون وصولا إلى خروجه إلى النور.. مؤكدا على أهمية هذا القانون الذي يشجع ويدعم ويجذب رأس المال الوطني الشريك الحقيقي للتنمية في البلد، وأيضا رأس المال الأجنبي.

وأوضح أن القانون أعطى امتيازات كبيرة وإضافية لمن يستخدم المواد الخام المحلية في الصناعات التحويلية.. لافتا إلى الخطوات المحققة في مسار حوكمة العمل في هذا المجال أو في غيره من المجالات الحيوية.
وقال «على الإخوة في القطاع الخاص أن يثقوا بأننا في حكومة التغيير والبناء نحرص على تعزيز جوانب الشراكة معهم، وسنعمل على حماية كل مشاريعهم الاستثمارية والمنتجات المحلية، وسنعمل على تقنين المنتجات المستوردة والحد من أضرارها على المنتجات المحلية سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي».
وتطرق رئيس مجلس الوزراء إلى الأضرار التي تطال منتجي البن واللوز والزبيب اليمني نتيجة الاستيراد والتهريب برغم جودة المنتج المحلي العالية مقارنة بالمستورد.
وأكد أن مصلحتي الضرائب والجمارك ستعملان وبالتعاون مع مختلف الجهات الأخرى على مكافحة التهريب حماية للمنتجات المحلية والاقتصاد الوطني.. مشيرا إلى أن تنفيذ قانون الاستثمار وغيره من القوانين يتطلب أن يكون جميع المعنيين في مستوى الوعي الذي يساعد على تنفيذها.
وأفاد بأن الوطن بحاجة إلى تضافر الجهود بين الحكومة ومختلف شرائح المجتمع اليمني وفي المقدمة القطاع الخاص للعمل من أجل تحسين مسار التنمية المحلية التي هي أساس تطور وازدهار حاضر ومستقبل البلد.
كما تطرق الرهوي إلى قرار الأمم المتحدة نقل عملها إلى محافظة عدن برغم المخاطر القائمة فيها نتيجة حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني التي تهدد حياة وسلامة موظفيها.. وقال « ضغوط كثيرة تمارس على وطننا وشعبنا منذ سنوات طويلة، ولن تتوقف هذه الضغوط ما لم ننهض ببلدنا ونشمر عن

رئيس هيئة الإستثمار :
أن القانون استوعب ملاحظات 16 جولة من قبل القطاع الخاص والجهات الحكومية والسلطة التشريعية

سواعدنا ونجتهد في مختلف المجالات ونعتمد على أنفسنا لتحقيق نهضة تنموية، وذلك بالاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة أو في غيرهما من المجالات الاستثمارية الحيوية».
وأضاف «قادرون على أن نحقق وننجز الكثير من الأشياء بتكاتفنا جميعا وتشابك أيدينا كحكومة وقطاع خاص لاستثمار ما لدينا من ثروات في البر والبحر والتي ستعود في حال استغلالها الرشيد بالخير على هذا الوطن وجميع أبنائه».
وطمأن الرهوي القطاع الخاص بأن الحكومة ستكون إلى جانبه وستعمل على حمايته بقوة القانون..
متمنيا التوفيق والنجاح للجميع في مسار البناء والنهوض بالبلد وتعزيز مقومات استقلاله وحريته.وفي الفعالية التي حضرها نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن اللواء جلال الرويشان، ووزير الصحة والبيئة الدكتور علي شيبان، ووزير الإعلام هاشم شرف الدين، أكد وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين المحاقري أن قانون الاستثمار يعد واحدًا من أهم مخرجات برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أقرّته حكومة التغيير والبناء.
وأوضح أن كافة برامج الحكومة منبثقة من برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أُعد برؤية جديدة بهدف إدارة سلاسل القيمة، والعمل على خفض فاتورة الاستيراد وفق آليات تقوم على تسهيل الإجراءات وبناء علاقة جيدة مع القطاع الخاص والمستثمرين بشراكة واعية تحقق مصالحهم وتحفظ المصلحة العامة.
وأشار الوزير المحاقري إلى أن برنامج التحفيز يتضمن ١٤ برنامجاً تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية والدفع بتنمية وتطوير كافة القطاعات، ومن أهمها تشجيع وتطوير قطاع الطاقة ودعم التحول نحو الطاقة المتجددة بهدف خفض تكلفة الإنتاج، وتمكين المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة.
وذكر أن قانون الاستثمار يركز حاليًا على تشجيع رؤوس الأموال المحلية من القطاعين العام والخاص على استغلال الفرص الاستثمارية الواعدة في بلادنا، والعمل على توطين الصناعات، والتحول من اقتصاد الاستيراد إلى الإنتاج المحلي، وتشجيع المستوردين على التحول نحو التصنيع المحلي من خلال استغلال الحوافز والمزايا والتسهيلات المقدمة للمصنعين والمنتجين المحليين.
ولفت وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار إلى ما قامت به الوزارة من إجراءات في إطار تحسين بيئة الاستثمار، ومنها تمديد فترة السجل التجاري إلى خمس سنوات بدلاً من سنة واحدة، ودمج السجلين التجاري والصناعي في سجل واحد، وأتمتة خدمات الوزارة.
وبين أن البوابة الإلكترونية للوزارة وصلت إلى تقديم ٣٧ خدمة، وأن الوزارة بصدد تقديم كافة خدماتها البالغة ٥٧ خدمة إلكترونيا خلال شهر رمضان المقبل.. موضحا أنه يجري حاليا التجهيز للربط الشبكي بين هيئة الاستثمار ومصلحة الجمارك.
وأفاد بأن فاتورة الاستيراد بلغت المليارات خلال العام ٢٠٢٣م، والتي توفر فرصا استثمارية مغرية للمشاريع الإنتاجية المحلية في العديد من القطاعات، من خلال تفعيل المقدرات الوطنية والإمكانات المعطلة.
من جهته، أكد وزير المالية عبدالجبار أحمد محمد أن قانون الاستثمار تضمن امتيازات تُعتمد لأول مرة في اليمن، وأن القانون سيكون انطلاقة قوية للقطاع الخاص الذي يعد الشريك الأساسي في عملية التنمية.
وأشار إلى أن الحكومة لديها خطط طموحة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استراتيجية، وأن الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والحفاظ على رأس المال الوطني.
ودعا وزير المالية القطاع الخاص إلى الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي يتضمنها قانون الاستثمار وما يمنحه من حوافز لكل قطاع.. مبينا أنه سيتم التنسيق مع وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لعقد ندوات وورش عمل مع كافة القطاعات للتعريف بالقانون.
بدوره أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي إلى أن قانون الاستثمار يعد من أهم القوانين التي تحرص الحكومة على تنفيذها..
منوهًا بالمزايا والتسهيلات التي يتضمنها القانون وما يمثله من دفعة جديدة للاستثمار في كافة المجالات، وكذا ما يقدمه من دعم للمشاريع الصغيرة والأصغر.
وذكر أن ما يميز هذا القانون هو العلاقة التكاملية بين كافة الجهات في عملية إعداد القانون وشراكتها في عملية التنفيذ.
ولفت الدكتور الرباعي إلى أن القانون أولى عناية خاصة بالقطاعات الإنتاجية المحلية بمختلف أنواعها لأهميتها في تحريك الاقتصاد الوطني وعجلة التنمية.
وخلال التدشين بحضور محافظ ذمار محمد البخيتي، أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر المنصور أن القانون استوعب كافة الملاحظات من قبل القطاع الخاص والجهات الحكومية والسلطة التشريعية خلال مراحل إعداده التي بلغت ١٦ مرحلة وصولا إلى إخراجه بالصيغة النهائية.
وأشار إلى أن القانون حرص على ترجمة التطلعات الاقتصادية للبلد وتبديد المخاوف أمام القطاع الخاص من خلال جملة من الضمانات والحوافز والامتيازات..
مستعرضا جملة الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الانتاجية الحيوية ودراسات الجدوى التي أعدتها الهيئة بشأن عدد من المشاريع الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين والتي تم إقرارها من قبل مجلس ادارة الهيئة وجرى عرض جانب منها في منتديات الاستثمار خلال الفترة الماضية.
فيما اعتبر نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد صلاح في كلمة القطاع الخاص، تدشين قانون الاستثمار الجديد خطوة نوعية نحو تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
وأوضح أن القطاع الخاص يرى في القانون نقلة نوعية تتجاوب مع طموحاته وتطلعاته، لا سيما أنه يركز على تعزيز الإنتاج المحلي، وتقديم حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيل الإجراءات، وحماية المستثمرين، مما يخلق بيئة مشجعة وجاذبة.
من جهته أشار القائم بأعمال رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي مبارك القيلي إلى أن قانون الاستثمار فتح آفاقًا جديدة لعمل الجمعيات الإنتاجية والذي سيسهم في خلق بيئة استثمارية مشجعة للمشاريع الإنتاجية الزراعية والحيوانية وغيرها، ويعمل على خلق اقتصاد مجتمعي قوي.
وخلال فعالية التدشين التي حضرها عدد من رؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية، وأعضاء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، وممثلي شركات القطاع العام والخاص والمختلط تم استعراض مزايا قانون الاستثمار الجديد وما يتضمنه من ضمانات وحوافز وامتيازات.

أخي الصياد : اصطياد وتداول وحيازة وبيع وشراء صغار الأسماك والأحياء البحرية مخالفة يعاقب عليها القانون، فاحرص على الالتزام.

مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

نصت على تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي المرتبطة بسلسلة القيمة الإنتاجية..

بحضور النعيمي..التوقيع على اتفاقية تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي أمانة العاصمة

صنعاء – الثروة البحرية:
وقعت الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بأمانة العاصمة، بحضور عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي، اتفاقية تمويل عدد من مشاريع التمكين الاقتصادي في أمانة العاصمة.
نصت الاتفاقية، التي حضر توقيعها نائب رئيس الوزراء- وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل سمير باجعالة، وأمين العاصمة الدكتور حمود عباد، على أن تقوم وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بتمويل مشاريع التمكين الاقتصادي التي ستنفذ في مختلف مديريات أمانة العاصمة فيما يتعلق بسلسلة القيمة الإنتاجية.
وتأتي هذه الاتفاقية ترجمة لموجهات القيادة الثورية وتنفيذا لتوجيهات المجلس السياسي الأعلى، وفي إطار جهود حكومة التغيير والبناء الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي كأولوية تلبي الاحتياج وتسهم في بناء اقتصاد وطني مقاوم، باعتبار أن التمكين الاقتصادي واستيعاب المنتجات المحلية ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني جزء لا يتجزأ من المواجهة الاقتصادية للحصار المفروض على اليمن.
وقع الاتفاقية رئيس الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر أحمد الكبسي، والمدير التنفيذي لوحدة تمويل المشاريع بالأمانة المهندس عبدالملك الإنسي.
وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة قال عضو المجلس السياسي الأعلى» إن كل مديرية من مديريات أمانة العاصمة تمثل جبهة اقتصادية، وأن على الجميع الانتصار فيها من خلال بناء أسس اقتصادية واجتماعية تسهم في تحويل الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة إلى شركات مساهمة في عملية البناء والتنمية..وحث الهيئة على تعزيز جهودها في معركة التطوير الاقتصادي وضبط المعايير للمنتجات والتخطيط وحماية المنتج وصولا إلى أن تكون منتجات تلك الصناعات والأسر قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية.
وشدد النعيمي على ضرورة تضافر الجهود لتذليل الصعوبات أمام المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل على تعميم نجاح تجربة مشاريع الألبان في محافظة الحديدة، التي حققت من خلالها الأسر المنتجة للألبان اكتفاء ذاتيا وضمنت مصادر دخل مأمونة ومستمرة.. وأكد أهمية تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص لاستقبال منتجات المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة وإنشاء سوق مركزي لكل مديرية من مديريات الأمانة لعرض تلك المنتجات فيه..وأشار النعيمي إلى أن المجتمع اليمني يمتلك قدرات وخبرات وكفاءات عالية، وعلى المعنيين وضع خارطة لكل القضايا الاقتصادية بما فيها سلسلة القيمة الإنتاجية، وكذا وضع الخطط الملائمة لمعالجة أي مشكلة قد تواجه الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة.
من جانبه، أعتبر نائب رئيس الوزراء محمد المداني التوقيع على الاتفاقية بمثابة التدشين لأنشطة الهيئة الجديدة، وهي الهيئة العامة للتخطيط وتنمية المشاريع المجتمعية، التي جاءت نتيجة دمج الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر وصندوق الصناعات الصغيرة، والتي ستكون جزء من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
ولفت إلى الأهمية التي اكتسبها هذا الدمج في تركيز الجهود على فئات محدودي الدخل والفقراء والسعي لإخراجهم من دائرة الفقر.
وأوضح أن المشاريع الصغيرة والأصغر كانت فيما مضى تنفذ بتمويل عبر جهات ومنظمات ولم تكن تنفذ وفق سلسلة القيمة الإنتاجية، ولا تهدف إلى خفض فاتورة الاستيراد، ولذلك لم تكن لتلك المشاريع أي جدوى.
وأكد المداني أن شركاء التمكين الاقتصادي كوزارات الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، والاقتصاد والصناعة والاستثمار، والشؤون الاجتماعية سيتحركون كفريق واحد لتنظيم سلسلة القيمة التي يدخل فيها الفقراء والحكومة والقطاع الخاص.
وتطرق إلى نجاح تجربة سلسلة القيمة الإنتاجية بالنسبة لمشاريع الألبان في محافظة الحديدة، والتي أسهم فيها القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المحلي وما تخللها من تقديم للقروض وتحديث للسياسات المالية، التي ساهمت فعليا في خفض فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
وأشار إلى أن تمويل المشاريع الصغيرة منذ اليوم لن يتم عبر تقديم القروض من المنظمات بل من قبل الحكومة، حيث قدمت أمانة العاصمة في سبيل ذلك مليار ونصف المليار ريال.
بدوره أكد أمين العاصمة أن الأمانة تسعى إلى إيجاد أسر منتجة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقضي على البطالة وتساعد على محاربة الفقر.. مشيرا إلى أن دور الشركاء الاقتصاديين له أثر في إحداث التحولات التي دعا إليها قائد الثورة المرتكزة على إيجاد مجتمع منتج لا مستهلك.
ولفت إلى أن أمانة العاصمة ستعمل على إحداث تحولات فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والأصغر، متطرقا إلى أهمية دور الكادر النسائي في هذا الشأن، والذي تعول عليه قيادة أمانة العاصمة كثيرا باعتبار أن دور المرأة هو الركيزة الأساسية في النجاح..
وأشار عباد إلى ضرورة إيجاد معرض دائم لمنتجات المشاريع الصغيرة والأصغر بما يخدم التنمية الاقتصادية المجتمعية والمحلية.
من جهته أعتبر رئيس الهيئة التوقيع على هذه الاتفاقية بمثابة وضع مسار استراتيجي جديد يتمثل في مشاريع التمكين الاقتصادي الممولة محليا بعد أن كانت مصادر التمويل لتلك المشاريع خارجية وتخضع لسياسات المانح.
وأشار إلى أن التمويل المحلي لمشاريع التمكين الاقتصادي يمكن الدولة من تحديث سياساتها بحرية كاملة وبما يحقق أهدافها بعيدة المدى.. لافتا إلى أن هذه الاتفاقية سيتبعها اتفاقيات أخرى لتوسيع مجالات التعاون بين الأمانة والهيئة ولتعزيز المشاريع وتوفير فرص العمل كخطوات هامة نحو الاكتفاء الذاتي.
وشدد الكبسي على ضرورة العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق النجاحات في الجبهة الاقتصادية التي تستوجب التكاتف من جميع الجهات باعتبار التمكين الاقتصادي مسؤولية جماعية وليست مسؤولية جهة بعينها.
فيما أشار رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس المحلي لأمانة العاصمة حمود النقيب، إلى أن هذه الاتفاقية جاءت تأكيداً على الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة ودعم المبادرات التي تعزز الاقتصاد الوطن.

بتكلفة إجمالية تتجاوز 796 مليون ريال..

تفقد مشروعي تأهيل الكورنيش وإنشاء بوابة ميناء الاصطياد السمكي بمدينة الحديدة

الحديدة – الثروة البحرية: تفقد محافظ الحديدة عبدالله عبده عطيفي،سير العمل في مشروع اعادة تأهيل وتطوير كورنيش ساحل مدينة الحديدة، الذي تنفذه الوحدة التنفيذية للمشاريع والصيانة بإشراف قطاع الأشغال. واطلع عطيفي ومعه عضو مجلس النواب عبده ردمان على مستوى الأعمال المنجزة للمرحلة الثانية من مشروع تأهيل الكورنيش البالغ كلفته ٢٠٣ ملايين و ٧٦٤ الف ريال بتمويل من صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة بطول ٢٩٥ مترا، وكذا الأعمال التي تم استكمالها في إطار المرحلة الاولى للمشروع بطول ٥٣٦ مترا، وبتكلفة ٥٩٣ مليون ريال بتمويل محلي. واستمعا من مدير قطاع الأشغال بالمحافظة المهندس محمد مثنى، لشرح حول مواصفات وأعمال تأهيل وتحديث كورنيش الساحل الذي يمثل قبل سياحية للزائرين، وما تم تنفيذه في سياق المرحلة الثانية بنسبة إنجاز ٩٠ بالمائة من المشروع. ونوه المحافظ عطيفي، بالجهود المبذولة في تنفيذ المشروع الذي يأتي في إطار التوجهات الرامية لإيجاد خدمات سياحية تلبي احتياجات الزائرين للكورنيش الذي يعد من أبرز الوجهات السياحية بالمحافظة، مؤكدا أن تأهيل كورنيش الساحل يجسد الاهتمام بالمشاريع الخدمية التنموية خصوصا في الواجهة البحرية لشاطئ مدينة الحديدة. كما تفقد محافظ الحديدة سير العمل في مشروع إنشاء بوابة ميناء الاصطياد السمكي بالمدينة ، لتسهيل وتنظيم حركة دخول وخروج الصيادين وكذا السماح للقوارب الكبيرة بالدخول بما يضمن آلية تنظيم وتطوير مواقع الرسو لكل القوارب. وأشار عطيفي، الى أهمية مثل هذه المشاريع لتوسعة مدخل البوابة الرئيسية للميناء لتتمكن قوارب الصيد الكبيرة من الدخول، مشيدا بمشاريع الاهتمام بقطاع الثروة السمكية.

استكمال أعمال مشروع الرصف الخرساني بشارع الكورنيش في الحديدة

الحديدة – الثروة البحرية
أحرز مشروع الرصف الخرساني بشارع الكورنيش في الحديدة تقدما ملحوظا، وفق ما أعلنت الوحدة التنفيذية للمشاريع والصيانة با لمحا فظة .
وتتواصل الأعمال بوتيرة متسارعة أمام ميناء الاصطياد بمديرية الحوك، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز كفاءة النقل.
وأوضحت الجهات المنفذة أن الأعمال المنجزة حتى الآن شملت استكمال أعمال النجارة والحدادة للجالين الرئيسيين، بالإضافة إلى تنفيذ الصبة الخرسانية باستخدام الجلاية لضمان جودة السطح، فيما تتواصل عمليات الرش والتحويض للجالات المكتملة، لتعزيز متانتها وضمان تحملها لعوامل التآكل والاستخدام المستمر.
كما تم إحراز تقدم في أعمال تخشيب ونجارة وحدادة الجالات المثلثة المتبقية، تمهيدًا لاستكمال المشروع الذي يجري تنفيذه بتمويل من المجلس المحلي بمحافظة الحديدة، وإشراف الوحدة التنفيذية للمشاريع والصيانة، وفق الجدول الزمني المحدد بهدف رفع كفاءة البنية التحتية، وتحسين شبكة الطرق، وتسهيل الحركة المرورية، بما يعزز النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة.

وزارة الزراعة والثروة السمكية تُحيي الذكرى السنوية للشهيد الرئيس الصماد

الوزير الرباعي : مناقب الرئيس الشهيد صالح الصماد الحاضرة في وجدان الشعب اليمني

صنعاء- الثروة البحرية

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الذكرى السنوية للشهيد الرئيس صالح الصماد بفعالية خطابية تحت شعار» الصماد أيقونة الثورة ومنار المسؤولية»..

وخلال الفعالية استعرض وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، جانبا من مواقف وتضحيات الشهيد الرئيس الصماد الذي مثل أنموذجا راقيا في إدارة الدولة بحنكة وحكمة واقتدار في مرحلة صعبة، وحاسمة في تاريخ اليمن المعاصر.

وأشار إلى أن الشهيد الصماد سيضل عنوانا للصمود والتضحية، والثبات الذي كان عليه، حيث كان رمزاً وطنياً، تجسّدت شخصيته في أنه نهل من ثقافة المشروع القرآني الذي جاء به الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي.

ولفت الوزير الرباعي، إلى أن أهمية احياء هذه الذكرى لاستلهام معاني التضحية والفداء من الشهيد الرئيس الصماد في استمرار الثبات والصمود والدفاع عن الوطن .. معتبراً الصماد مدرسة من القيم ومكارم الأخلاق والصفات الحميدة التي ينبغي على الجميع التحلي بها في مختلف مجالات الحياة.

وتطرق إلى مناقب الرئيس الشهيد الصماد الحاضرة في وجدان الشعب اليمني، وأهمية مشروعه في تعزيز الجبهة الداخلية، والصمود حتى تحقيق النصر.. لافتا إلى أن مشروع الشهيد الصماد تركز على مقومات بناء الدولة والاستقلال والمصالحة والاستقرار السياسي والاعتماد على الذات في إدارة مؤسسات الدولة.

واعتبر الدكتور الرباعي إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، محطة للوقوف أمام شخصية تُحيي في النفوس معاني العزة والكرامة والبذل والعطاء، وفرصة لاستحضار مواقفه في سبيل الدفاع عن الوطن، معبرًا عن الفخر والاعتزاز بتضحيات الشهيد الرئيس الصماد وكل شهداء الوطن التي أثمرت نصرًا وعزًا وكرامة للشعب اليمني.

فيما أشار الناشط الثقافي زيد الوزير إلى أن إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، فرصة لاستذكار تضحياته في مواجهة قوى الهيمنة والاستكبار.

وأكد أهمية استلهام الدروس من حياة الصماد للتأكيد بالمضي على نهجه والسير على دربه الجهادي الذي حقق به إنجازات وانتصارات عظيمة.

وتطرق الوزير إلى نبذة من حياة الشهيد الصماد وشخصيته الإيمانية والجهادية وما قدّمه من تضحيات في سبيل الله وإعلاء دينه، مبينا أن الشهيد الصماد كان مثالاً في التضحية والفداء والشجاعة والثبات والصمود بما تحمله من مسؤولية في ظرف عصيب ومرحلة من أخطر المراحل التي قاد فيها الوطن.

ولفت إلى أن الشهيد الصماد لم يعش من أجل نفسه أو منصبه وإنما كان همه تقديم كل ما يمكن لخدمة الشعب اليمني، ما يحتم على الجميع الاستشعار بالمسئولية تجاه الوطن والسير على نهج الشهيد الصماد وما تحلى به من قيم إيمانية وروح جهادية وعطاء في سبيل الله.

تخلل الفعالية قصيدة وفقرات إنشاديه معبرة، وتكريم خريجي المرحلة الأولى من دورات التعبئة العامة « طوفان الأقصى « بوزارة الزراعة.

إلى ذلك زارت قيادات وموظفو وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ضريح الشهيد الرئيس صالح الصماد ورفاقه بميدان السبعين بالعاصمة صنعاء.

ووضع الزائرون إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد الصماد ورفاقه وقرأوا الفاتحة على أرواحهم.

وأشاوا بالمواقف الوطنية والبطولية للشهيد الصماد ومعاني التضحية والفداء وقيم الحرية والبذل والعطاء التي حملها دفاعا عن اليمن وسيادته، مؤكدين أن الشهيد الصماد سيبقى خالداً في ذاكرة الأجيال، تستلهم منه معاني التضحية والفداء في مواجهة العدوان حتى تحرير كامل تراب اليمن من الغزاة والمحتلين.

وعبّر الزائرون عن الفخر والاعتزاز بالمواقف الوطنية والبطولية التي قدمها الشهيد الرئيس صالح الصماد، وتضحيات الشهداء التي أثمرت نصراً وعزاً وكرامة وحرية للشعب اليمني.

قطاع المصائد السمكية بالحديدة يحيي الذكرى السنوية للشهيد القائد

الحديدة – الثروة البحرية:

نظمت الهيئة العامة للمصائد السمكية وجمعية ساحل تهامة بالتعاون مع هيئة أبحاث علوم البحار والاتحاد التعاوني السمكي، بمحافظة الحديدة، فعالية خطابية بذكرى الشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي للعام ١٤٤٦هـ.

وفي الفعالية، تطرق نائب رئيس الهيئة عبدالملك صبرة، إلى دور الشهيد القائد في استنهاض واقع الأمة لمواجهة أعدائها الحقيقيين المتربصين بها والساعين لتركيعها وإذلالها خدمة لمخططاتهم التآمرية .. ولفت إلى أن أحياء الذكرى السنوية للشهيد القائد، تأتي للتذكير بالمواقف التي انطلق فيها الشهيد صاحب الحركة التوعوية ومؤسس مشروعها المتكامل و الكبير والشعار العظيم، لإظهار العداء لأعداء الله ورسوله من اليهود والنصارى.

وأكد أن الشهيد القائد تحرك بالمشروع القرآني في زمن لم يكن أحد يجرؤ أن يتكلم ضد أمريكا واليهود نتيجة للحروب والمؤامرات الكبيرة التي قاموا بشنها لإخضاع الأمة.

فيما لفت محمد الحسني في كلمة لجمعية ساحل تهامة، إلى ملامح وثمار ما أسسه الشهيد القائد من مشروع ايماني وضحى بحياته ثمنا لذلك بغية انتشار وتوسيع الوعي الثقافي القرآني في أوساط الأمة لإعلاء كلمة الحق و راية الدين والجهاد في مواجهة قوى الاستكبار العالمي. من جانبه أشار الشيخ محمد الوافي، في كلمة العلماء، إلى أن صلاح الأمة ونجاحها مرهون بالعودة الصادقة إلى القرآن وتطبيق ما ورد فيه من آيات بينات بعدم موالاة اليهود والنصارى والرجوع لمنهج الرسول وأعلام الهدى، مبينا أن الشهيد القائد أسس مشروع عالمي لاحياء وعي وضمير الأمة وفق القرآن الكريم. تخللت الفعالية، التي حضرها مديرو الادارات وموظفي الهيئة والجمعية وهيئة أبحاث علوم البحار، فقرات عبرت عن عظمة المشروع القرآني الذي أسسه الشهيد القائد.

أخي الصياد : استخدامك للإنارة المفرطة يؤدي إلى استنزاف المخزون السمكي، فلنحرص على الاستخدام الرشيد.

مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

الاحتلال الاماراتي يفاقم معاناة الصيادين في المعاشيق بعدن

الثروة البحرية – تقرير:

لم تعد مياه اليمن مجرد مورد رزق للصيادين، بل أصبحت حلبة للصراع والاعتقالات والانتهاكات. في عدن، التي ترزح تحت سيطرة القوات الإماراتية المحتلة وقوات ما يُسمى بالحماية الرئاسية، يعيش الصيادون وضعًا مأساويًا تفاقم بفعل الاعتقالات المتكررة والتهديدات المستمرة.

في الفترة الماضية القريبة، اعتُقل أربعة صيادين تقليديين في مياه عدن لمجرد اقترابهم من منطقة رأس معاشيق، حيث يقع القصر الرئاسي. وكشفت مصادر محلية أن هؤلاء الصيادين زُجّ بهم في سجون خاصة داخل القصر نفسه، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وتحويل المرافق العامة إلى أدوات قمع.

ياسر السلومي، صياد ولاعب سابق في نادي التلال الرياضي، كان من بين المعتقلين. ورغم الإفراج عنهم لاحقًا بعد أخذ «ضمانات»، فإن هذه الحادثة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة..

إذ أفادت تقارير بأن القوات الموالية لحكومة المرتزقة تستمر في استهداف الصيادين، من مصادرة قواربهم إلى إطلاق النار الحي.

من جهة أخرى، تستمر السلطات الإريترية في اعتقال الصيادين اليمنيين بذرائع واهية، فمنذ مطلع العام الماضي، اعتقلت القوات الإريترية أكثر من ٥٠٠ صياد يمني، بينما يعيش المئات منهم ظروفاً مروعة في معسكرات احتجاز، يُجبرون فيها على أعمال شاقة دون مقابل.

حريق جديد يكشف إهمال الفصائل الموالية للإمارات وسوء إدارة ميناء المكلا

حضرموت – الثروة البحرية:

شهد ميناء المكلا بمحافظة حضرموت مطلع الشهر الماضي حادثة جديدة تضاف إلى سجل الحوادث المتكررة في الميناء، حيث اندلع حريق في سفينة الزبير المتهالكة أثناء خضوعها لأعمال تقطيع الحديد بالقرب من المشروع الرابع السمكي.

الحادثة وهي الثانية على التوالي أثارت جدلًا واسعا حول غياب إجراءات السلامة الضرورية وتكرار مثل هذه الحوادث في الميناء الحيوي..ووفقًا لشهود عيان، تصاعدت ألسنة اللهب والدخان الكثيف في أرجاء الميناء، لكن دون تسجيل خسائر بشرية. وأشاروا إلى أن السفينة كانت تخضع لأعمال تقطيع دون الالتزام بالتدابير الاحترازية، مما يعكس الإهمال الإداري المستمر.

هذه الحادثة تأتي في ذكرى انفجار سفينة أخرى العام الماضي في نفس الميناء، كانت محملة بأسطوانات الغاز والأكسجين ومتجهة إلى أرخبيل سقطرى..كما أثارت الحادثة السابقة حينها اتهامات بوجود حالة من الفوضى وانعدام الرقابة في الميناء، الذي يخضع لسيطرة قوات «النخبة الحضرمية» المدعومة من القوات الإماراتية.

ودعا مراقبون إلى فتح تحقيق مستقل وشامل لكشف ملابسات الحريق، وتحديد المسؤوليات تجاه الحوادث المتكررة التي تهدد سلامة العاملين والملاحة البحرية.. مطالبين بتفعيل إجراءات السلامة وضمان الرقابة الإدارية لتجنب تكرار هذه الكوارث في المستقبل.

الصيادون اليمنيون بين الحصار والتجويع ومعاناة مستمرة

العدوان المستمر على اليمن منذ أكثر من تسع سنوات، لم يترك للصيادين سوى الخيارات المرة. فقدت البلاد أكثر من ٦٠٪ من طاقتها الإنتاجية في القطاع السمكي، ثاني أكبر مورد اقتصادي بعد النفط. ومع انهيار الاقتصاد، ارتفعت نسب الفقر والجوع في المناطق الساحلية، بينما حُرم الصيادون من مصدر رزقهم الأساسي.

تأثير العدوان الإماراتي والإريتري على الصيادين لم يقتصر على تعطيل أرزاقهم، بل تعداه إلى تهديد الأمن الغذائي الوطني. في محافظة الحديدة وحدها، يقبع عشرات الآلاف من الصيادين تحت وطأة القصف والتصعيد العسكري، بينما توقفت معظم مراكز الإنزال السمكي عن العمل.

يأتي هذا في حين تظل حكومة المرتزقة في عدن عاجزة عن حماية الصيادين، بل متواطئة مع قوات الاحتلال في استهدافهم. ولم تقدم أي حلول أو دعم، رغم حجم الكارثة الإنسانية. أما المجتمع الدولي، الذي يرفع شعارات حقوق الإنسان، فلم يحرك ساكناً أمام هذه الانتهاكات.

وبين قيود الاحتلال الإماراتي وانتهاكات القوات الإريترية، يواجه الصيادون اليمنيون مأساة متواصلة. وستظل معاناتهم وصمة عار على كل من يتغاضى عن حقوقهم المشروعة في العيش بكرامة.

غلاء الأسماك في عدن: بين فكي إهمال حكومة المرتزقة والفوضى الاقتصادية

عادت أسعار الأسماك في عدن إلى الارتفاع مجدداً، مما أثقل كاهل المواطنين الذين يعتمدون على هذا المورد البحري كمصدر رئيسي للبروتين. فبعد أن شهدت الأيام الماضية انخفاضاً نسبياً في أسعار أسماك «الثمد»، قفزت الأسعار اليوم إلى ٨٠٠٠ ريال للكيلوغرام الواحد، ما يجعلها بعيدة عن متناول شريحة واسعة من السكان.

الثروة البحرية – خاص

فوضى الأسعار.. غياب الرقابة الحكومية

بحسب إفادات مواطنين، فإن ماتسمى بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية أصدرت نشرات يومية بأسعار محددة، لكن الباعة والصيادين تجاهلوا هذه التسعيرات بشكل كامل.

وأشار المواطنون إلى أن الصيادين أصبحوا «دولة داخل دولة» حد تعبيره، يفرضون الأسعار التي يريدونها، في ظل غياب أي دور رقابي فعال من الجهات المعنية.

يقول أحد المواطنين الغاضبين في سوق كريتر.. «نعيش في فوضى اقتصادية كاملة، لا أحد يلتزم بالقوانين، والأسعار تتحكم بها أطراف السوق من دون حسيب أو رقيب».. وأمام هذا الوضع المتردي، ناشد المواطنون الجهات المختصة بضرورة فرض رقابة يومية صارمة على أسواق ومفارش بيع الأسماك. مطالبين بإلزام الباعة بالتسعيرات المحددة من قبل الوزارة، وتطبيق غرامات مالية على المخالفين لضمان استقرار الأسعار وحماية المواطنين من الاستغلال.

الفوضى الاقتصادية في عدن

ارتفاع أسعار الأسماك ليس سوى جزء من مشهد اقتصادي متدهور في عدن والمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة المرتزقة. فالفوضى الإدارية، وغياب التخطيط، وضعف الرقابة، كلها عوامل أدت إلى تدهور الوضع المعيشي للمواطنين.

وبحسب مراقبون فإن: «الأزمة ليست في سوق الأسماك فقط، بل هي انعكاس لمنظومة فاشلة تدير الموارد.. لافتين الى أن المواطن في عدن يعاني في كل جانب من حياته اليومية، من الغذاء إلى الكهرباء والماء».

وفي الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن أداء دورها الرقابي والتمويني، يتحمل المواطن البسيط العبء الأكبر..ويظل السؤال: إلى متى سيستمر هذا الإهمال؟ وهل ستتحرك الجهات المعنية لحل هذه الأزمات، أم أن معاناة المواطنين ستبقى في تصاعد؟

عودة 12 صيادًا من أبناء حضرموت بعد احتجازهم في الصومال

حضرموت – الثروة البحرية:

عاد ١٢ صياداً من أبناء محافظة حضرموت إلى ميناء الشحر السمكي بعد أيام من احتجازهم في الصومال.

وقالت مصادر محلية، إن الصيادين، الذين ينتمون إلى منطقتي الشحر والحامي، وصلوا بعد خمسة أيام من احتجازهم في سواحل الصومال.

وأشاد مصدر في مديرية الشحر بالجهود المبذولة التي أسفرت عن الإفراج عن الصيادين وعودتهم سالمين إلى أهلهم.

وطالب المصدر بضرورة وضع ضمانات وضوابط تنظم عملية الاصطياد لضمان حياة الصيادين وحمايتهم، مع التأكيد على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطات المختصة في البلدين.

أخي التاجر وسائق ناقلة الأسماك: كن حريصاً على الحصول على تصريح المرور وفواتير الشراء من مراكز الإنزال السمكي، فذلك يحميك من المساءلة القانونية.

مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

أ.عـدنان علي الخـــالد - مدير هيئة المصـائد في تعـز لـ(الثروة البحرية):

بدأنا من الصفر ونجحنا في تأسيس منظومة سمكية واعدة رغم الأزمات والتحديات

تحولت تعز من مجرد نقطة عبور لأكثر من ٨٥٪ من الإنتاج السمكي إلى لاعب محوري في تنظيم وتوزيع المنتجات البحرية. ولكن، هل تبقى مجرد ممر تجاري، أم تمتلك المقومات للتحول إلى مركز إقليمي للصناعات السمكية يعزز الأمن الغذائي ويدفع عجلة التنمية؟

رغم الفرص الواعدة، يواجه القطاع تحديات معقدة، أبرزها ضعف البنية التحتية، التداخلات الإدارية، وغياب التشريعات الملائمة، إضافة إلى فقدان السيطرة على ١٣٨ كيلومتراً من السواحل بعد استيلاء العدوان على المخا وذباب، مما أدى إلى اضطراب الإنتاج، وارتفاع التكاليف، وتراجع جودة المنتجات.

ورغم هذه العقبات، تسعى الهيئة العامة للمصائد السمكية في تعز إلى إحداث تحول جذري عبر إعادة هيكلة الأسواق، تطوير الاستزراع السمكي، وتحفيز الاستثمار. فهل تنجح هذه الجهود في تحويل التحديات إلى فرص حقيقية؟. في هذا الحوار، يكشف مدير عام الهيئة، الأستاذ عدنان علي الخالد، عن خطط التطوير، أبرز العوائق، ورؤية مكتب الهيئة في المحافظة:-

حاوره : ماجد الكحلاني

حوّلنا فرع تعز إلى نموذج يُحتذى به في إدارة وتنظيم القطاع السمكي رغم شح الموارد

***كيف كانت بداية عمل مكتب المصائد السمكية في تعز؟ وما أبرز العقبات التي واجهتموها؟**

**عندما تسلّمت مسؤولية إنشاء مكتب المصائد السمكية في تعز، وجدت نفسي أمام واقع شديد التعقيد. لم تكن هناك بنية تحتية، ولا كوادر إدارية، ولا حتى قاعدة بيانات تحدد حجم القطاع السمكي في تعز.

بدأنا من الصفر.. بلا تمويل، بلا مقر، وبلا دعم لوجستي. زاد الأمر صعوبة أن معظم المناطق الساحلية الحيوية، مثل المخا وذباب، كانت خارج السيطرة، مما جعلنا أمام تحدٍ مزدوج، كيف نؤسس مكتبًا فعّالًا رغم كل هذه العقبات؟

لم يكن أمامنا خيار سوى المبادرة بالإمكانيات الذاتية. استأجرنا مقراً متواضعاً بتمويل شخصي، وشكّلنا فريقاً صغيراً لكن متحمساً، وانطلقنا بالعمل رغم محدودية الموارد. وقررنا أن يكون ٢٦ مارس، ذكرى بدء العدوان على اليمن، موعداً لافتتاح المكتب عبر تنظيم مؤتمر صحفي ومعرض توثيقي يسلط الضوء على الأضرار التي لحقت بالقطاع السمكي، لإيصال رسالة واضحة بأن تعز قادرة على الصمود والعمل رغم الظروف الصعبة.

ما الدافع وراء تحمل هذه المسؤولية رغم غياب التمويل؟ وكيف كان تفاعل الجهات الرسمية؟

الدافع الأساسي كان الواجب الوطني. في مرحلة يقدم فيها المجاهدون أرواحهم من أجل اليمن، كيف لنا أن نتردد في تقديم ما نستطيع؟ رغم غياب التمويل لاستئجار مقر أو حتى شراء الأثاث، لم نتوقف. استمددنا العزيمة من توجيهات السيد القائد عبدالملك الحوثي، يحفظه الله- الذي أعاد إحياء روح الجهاد والتضحية الوطنية في نفوس الجميع.

من الناحية الرسمية، حظينا بدعم معنوي وإداري من الهيئة العامة للمصائد السمكية بقيادة المهندس هاشم الدانعي، ومع حكومة التغيير والبناء بقيادة معالي الوزير الدكتور رضوان الرباعي، شهدنا إصراراً على إحداث تغيير جذري في القطاع السمكي. الوزير تعامل معنا بروح الفريق الواحد، وقدم التوجيهات اللازمة للنهوض بالقطاع.

***كيف تدعمون العاملين في قطاع النقل السمكي؟ وما الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية؟**

**دعم العاملين في النقل السمكي لم يكن جزءاً من اللوائح السابقة، لكننا رأينا أنه مسؤولية أساسية لضمان النهوض بالقطاع. قدمنا دعماً لوجستياً مباشراً للسائقين عبر تسهيل الإجراءات، والتدخل عند وقوع حوادث، واستخدام المعدات الثقيلة مثل الشيولات لمساعدتهم، خصوصًا في الطرق الوعرة مثل طريق القبيطة. كما نتصدى لأي جهات غير قانونية تفرض إتاوات على العاملين في النقل، مما ساهم في تخفيف الأعباء عليهم وتحسين كفاءة التوزيع.

أما على مستوى البنية التحتية، فقد كان الهدف منذ تأسيس المكتب هو إعادة هيكلة القطاع السمكي برؤية شاملة تضمن تنظيم الأسواق، وتعزيز الإنتاج، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. استطعنا تأمين قطعتين من الأراضي في مواقع استراتيجية لإنشاء سوق مركزي حديث بمساحة ١٦,٧٠٠ متر مربع، وأسواق متكاملة بمساحة ٢٠,٠٠٠ متر مربع. كما نعمل على تأمين قطعة أرض ثالثة لمشروع استزراع سمكي، وهو خطوة ضرورية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

***كيف يؤثر النطاق الجغرافي لتعز على تجارة الأسماك؟ وما تداعيات العدوان على المخا وذباب؟**

**تعز تُعد المركز الرئيسي لدخول الواردات البحرية القادمة من محافظات الجنوب والمخا، رغم أن المخا وذباب لا تزالان تحت سيطرة العدوان، مما يفرض تحديات كبيرة على تنظيم المصائد السمكية. كما أن القطاع السمكي في تعز لا يمكن فصله عن الامتداد الساحلي الوطني الذي يمتد ٢٦٠٠ كيلومتر.

سيطرة العدوان على ١٣٨ كيلومتراً من السواحل الممتدة من الخوخة حتى ذباب أدت إلى زيادة الصيد العشوائي، تراجع جودة المنتجات، وتعطل سلاسل التوريد. إغلاق المخا أجبرنا على تغيير مسار الشحنات عبر إب لإجراء الفحوصات الصحية، مما زاد التكاليف التشغيلية.

التحدي الأكبر هو تداخل الجهات المشرفة على المصائد السمكية في المناطق الخارجة عن السيطرة، مما يستدعي تنسيقًا أكبر لضمان وصول المنتجات السمكية وفق المعايير الصحية المطلوبة، وحماية السوق المحلي من الممارسات غير المنظمة.

تعز لايوجد فيها سوق سمكي رسمي حتى الآن.. سوق هجدة يفتقر للمواصفات، وسوق الدمنة مهمل رغم جاهزية 27 محلاً للعمل، ونعمل على تنظيم الأسواق

البيروقراطية، تداخل الصلاحيات، وغياب التشريعات أبرز العوائق التي نعمل على تجاوزها

نسعى لإعادة تأهيل سوق الدمنة لخدمة الصيادين والتجار بعد سنوات من الإهمال

إغلاق المخا فاقم تحديات أمامنا.. نواجه صيداً عشوائياً، تراجعاً في الجودة، وارتفاعاً في التكاليف التشغيلية

***ما الإنجازات التي حققتموها رغم العقبات؟ وهل لديكم كفاءات متخصصة لدعم هذه الجهود؟**

**رغم التحديات الكبيرة، استطعنا فرض الرقابة الصحية لأول مرة في سوق الأسماك، مما أدى إلى رفع عدد المحلات المرخصة من ٦٥ إلى ١١٧ محلاً. كما قمنا بتنظيم النقل والتوزيع، والتصدي للتدخلات غير القانونية، وتوعية التجار بأهمية التنظيم والجودة، مما أدى إلى استقرار السوق وزيادة الاستثمار.

هذه الجهود لم تكن لتتحقق دون فريق متخصص، يضم نخبة من خريجي كلية علوم البحار، مثل الأستاذ وهيب الحمودي (متخصص في المصائد البحرية)، والأستاذ توفيق السقاف (متخصص في الكيمياء البحرية والتلوث)، إضافة إلى كوادر متخصصة في الصيدلة والهندسة. هذا الفريق، رغم حداثته، استطاع تحقيق إنجازات نوعية تفوقت على بعض الفروع الأخرى، التي لا تزال تعمل وفق آليات غير رسمية.

***ما وضع الأسواق السمكية في تعز؟ وهل هناك خطط لإعادة تشغيل الأسواق المغلقة؟**

** لا يوجد حتى الآن سوق سمكي رسمي تابع للدولة في تعز، والسوق الوحيد الحالي، سوق هجدة، يفتقر إلى المواصفات الفنية اللازمة. ورغم وجود خطط لإنشاء أسواق مركزية حديثة، إلا أن العراقيل الإدارية والتداخلات البيروقراطية تعيق التنفيذ.

أما سوق الدمنة، فقد تم إنشاؤه ليكون سوقاً سمكياً لكنه ظل مهملًا لسنوات رغم موقعه الاستراتيجي واحتوائه على ٢٧ محلاً جاهزاً للعمل. تواصلنا مع الجهات المعنية، وعلى رأسها مدير عام المديرية ومدير الأوقاف، وحصلنا على موافقة مبدئية لإعادة تشغيله وفق معايير تنظيمية جديدة، مما سيعيده لدوره الطبيعي في دعم الصيادين والتجار وتنشيط الحركة التجارية.

تركيزنا اليوم ينصب على تحسين البنية التحتية للأسواق، وتنظيم عمليات البيع، وضمان جودة المنتجات السمكية، فهذه الخطوات ستعود بالفائدة على جميع الأطراف، وتحقق نقلة نوعية في القطاع، مما يجعل من تطوير الأسواق السمكية مشروعًا استراتيجيًا لتعزيز الاقتصاد المحلي واستدامة القطاع السمكي في تعز.

***ما موقع فرع تعز بين بقية الفروع؟ وهل سيكون جزءًا من قرار الدمج؟**

**فرع الهيئة في تعز أثبت أنه نموذج يُحتذى به، حيث تمكن، رغم انعدام الإمكانيات، من بناء قاعدة صلبة للقطاع السمكي، في الوقت الذي لا تزال فيه بعض الفروع الأخرى في مرحلة الصفر. نحن لا نقارن أنفسنا بالمركز الرئيسي للهيئة، لكننا نعمل بروح المسؤولية والطموح نحو تحقيق

رغم التحديات الإدارية والاقتصادية وسيطرة العدوان على 138 كم من السواحل، نمضي قدماً في تنفيذ مشاريع استثمارية طموحة لتحويل تعز إلى مركز إقليمي للصناعات السمكية وتعزيز دورها في الواردات البحرية

مشاريع تنموية واستثمارية ضخمة تجعل تعز مركزاً إقليمياً للصناعات السمكية. لا زلنا في مرحلة الإعداد، ونسعى للانتقال قريباً إلى مرحلة التنفيذ رغم التحديات التي تواجهنا.

أما فيما يتعلق بقرار دمج بعض مكاتب المصائد السمكية، فنحن ملتزمون تماماً بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية العليا، التي تتخذ قراراتها بعد دراسة متأنية للمصلحة العامة للقطاع. سواء تم الدمج أو لم يتم، فإن الهدف الأسمى هو تطوير القطاع السمكي وتعزيز كفاءته، بما يخدم التنمية المستدامة ويحقق الفائدة القصوى للوطن والمواطن.

***ما هي أبرز الإشكاليات التي تعيق تنفيذ مهام مكتب الهيئة بكفاءة؟**

**يواجه القطاع السمكي في تعز تحديات إدارية معقدة ناتجة عن تداخل الصلاحيات وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، وعلى رأسها الوزارة، الهيئة العامة للمصائد السمكية، والسلطة المحلية. هذا التداخل أدى إلى تضارب القرارات وتأخير تنفيذ المشاريع الحيوية، مما انعكس سلباً على تطوير القطاع وأعاق تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

للتغلب على هذه العقبات، فإن الحل يكمن في إرساء منظومة إدارية موحدة، تُحدد فيها الأدوار والصلاحيات بوضوح، بما يضمن تنفيذ التوجيهات بفعالية ودون تعارض أو ازدواجية. كما أن تحسين البنية التحتية يعد ضرورة ملحّة، من خلال إنشاء أسواق مركزية حديثة تضمن تنظيم عمليات البيع والتوزيع، وتحفيز الاستثمار في الاستزراع السمكي كأحد الحلول المستدامة لزيادة الإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على الاستيراد.

إلى جانب ذلك، فإن تحديث اللوائح التنظيمية بما يتماشى مع متغيرات السوق بات ضرورة أساسية لضمان بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد البحرية. تدرك القيادة السياسية أهمية هذه الإصلاحات، ويتم العمل حاليًا على تحويل القطاع من نموذج إداري مشتت إلى منظومة اقتصادية متكاملة، تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص استثمارية، وتعزيز التنمية الوطنية المستدامة.

***ما دور مكتب تعز في تطوير اللوائح التنظيمية للقطاع السمكي؟ وهل هناك حاجة لتعديلات قانونية؟**

**رغم أن فرع تعز ليس جهة تشريعية ولا يملك صلاحية إصدار أو تعديل القوانين، إلا أننا قمنا بمراجعة اللوائح التنظيمية السابقة وقانون تنظيم الأسماك، إلى جانب دراسة القرارات الصادرة عن الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية. استندنا إلى هذه التشريعات ووضعنا آلية عمل تعتمد عليها، مما ساهم في تحسين التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع، سواء من الصيادين أو أصحاب المنشآت التجارية.

لكن من الواضح أن هناك حاجة ملحّة لتحديث القوانين، حيث لم تعد تتناسب مع متطلبات السوق. نحن بحاجة إلى تشريعات جديدة تمكن مكاتب القطاع السمكي من العمل وفق آليات حديثة، تحفّز الاستثمار، وتنظم عمليات الصيد، وتضمن استدامة الموارد البحرية.

***بين التحديات والفرص، كيف يمكن للقطاع السمكي في تعز أن يكون قاطرة اقتصادية حقيقية؟**

**لطالما كانت تعز محوراً تجارياً نشطاً، لكنها اليوم باتت المركز الأهم في تجارة وتوزيع الأسماك، حيث يمر عبرها أكثر من ٨٥٪ من الإنتاج السمكي القادم من البحر العربي والمخا إلى مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة التغيير والبناء. لم يكن هذا التحول مصادفة، بل جاء بفضل موقعها الاستراتيجي والإجراءات التنظيمية التي أسهمت في ضبط السوق وتعزيز كفاءة التوزيع بعد أن كانت العشوائية تهيمن على عمليات البيع والتداول.

لكن يبقى السؤال الأهم: هل سيظل دور تعز مقتصراً على التوزيع، أم أن هناك فرصة لتحويلها إلى مركز إقليمي للصناعات السمكية؟ قطاع المصائد السمكية يحمل فرصاً اقتصادية واعدة، ولكن تحقيق التحول المنشود يتطلب تجاوز التحديات القائمة، ووضع استراتيجية أكثر تكاملاً لتنمية واستدامة هذا القطاع الحيوي.

85 % من الإنتاج السمكي يمر عبر تعز.. ورفعنا عدد المحلات المرخصة إلى 117 خلال فترة وجيزة

وفرنا 36 ألف متر مربع لمشاريع تطوير القطاع السمكي.. ونعمل على إنشاء أسواق مركزية ومزارع استزراع لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد

العمليات العسكرية المساندة لغزة..

اليمن نموذجاً فريداً في تطوير القدرات العسكرية البحرية

منذ اندلاع معركة «طوفان الأقصى» في أكتوبر ٢٠٢٣، تجاوزت العمليات العسكرية المساندة لغزة كافة الحدود التقليدية في الحروب الحديثة، وأظهرت تطوراً غير مسبوق في تكتيكات وأساليب القتال، خاصة على الصعيد البحري. برزت القوات المسلحة اليمنية كمثال فريد في استخدام الأسلحة الباليستية والمسيّرات لاستهداف السفن الحربية والتجارية الأمريكية والإسرائيلية، في خطوة شكلت مفاجأة كبرى في الأوساط العسكرية العالمية، لا سيما الأمريكية والبريطانية.

القدرة على اقتحام مجال الصواريخ الباليستية البحرية

من المعروف في العلوم العسكرية أن استخدام الصواريخ الباليستية ضد الأهداف البحرية المتحركة أمر بالغ الصعوبة، حيث إن هذه الأسلحة كانت مخصصة في الغالب لاستهداف الأهداف البرية الثابتة. ولكن منذ منتصف نوفمبر ٢٠٢٣، دخلت القوات المسلحة اليمنية مرحلة جديدة من المواجهة، حيث بدأت في استخدام صواريخ باليستية ومجنحة، بالإضافة إلى الطائرات المسيّرة، لاستهداف السفن الحربية والتجارية التابعة لإسرائيل وأمريكا، في خطوة شكلت سابقة تاريخية في الحرب البحرية.

هجمات استراتيجي..استخدام الصواريخ الباليستية ضد السفن البحرية

أكد العديد من الخبراء العسكريين، من بينهم جيمس هولمز، أستاذ الاستراتيجية البحرية في كلية الحرب البحرية الأمريكية، أن اليمن هو أول دولة في العالم تستخدم الصواريخ الباليستية ضد السفن البحرية. هذه الحقيقة أكدها أيضاً الأدميرال براد كوبر، نائب قائد الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي أقر بأن هذا التطور يمثل تحولاً غير مسبوق في مجال الحرب البحرية.. شهدت العمليات العسكرية اليمنية، منذ تلك الفترة، أكثر من ١٢٥٥ هجوماً باستخدام صواريخ باليستية، مجنحة، فرط صوتية، وطائرات مسيّرة. هذه الهجمات شملت أكثر من ٢١٠ سفن إسرائيلية وأمريكية وبريطانية، منها ١٤٠ هجوماً على السفن التجارية الإسرائيلية و١٧٠ هجوماً على السفن الحربية الأمريكية والبريطانية. كما استخدم الجيش اليمني صواريخ فرط صوتية متطورة مثل «حاطم ٢»، التي أثبتت دقة إصابتها للأهداف.

تفوق تكتيكي وتطور أساليب الحرب البحرية

ما ميز الهجمات اليمنية هو التطور الكبير في التكتيكات العسكرية، التي أثبتت فاعليتها في مواجهة الأساطيل البحرية الغربية. صحيفة «مارين كوربس تايمز» الأمريكية أفادت بأن التكتيك الذي اتبعته القوات المسلحة اليمنية كان يعتمد على تحديد مواقع السفن ثم إطلاق صواريخ مضادة للسفن وطائرات مسيّرة، قبل الانتقال إلى مواقع أخرى، ما جعل من الصعب تعقبهم أو الرد الفعّال على الهجمات. هذه التكتيكات أظهرت درجة من الإبداع والتنظيم العسكري الفائق.

في هذا السياق، أشار الأدميرال براد كوبر إلى فشل البحرية الأمريكية في التصدي للهجوم الذي استهدف المدمرة «ستوكديل» في نوفمبر ٢٠٢٤، حيث تعرضت المدمرة لهجوم منسق شمل ٤ صواريخ باليستية وصواريخ كروز مضادة للسفن، بالإضافة إلى طائرات مسيّرة.

فشل التكنولوجيا الغربية.. عجز الأساطيل الأمريكية والبريطانية

إلى جانب فشل الأساطيل البحرية الأمريكية في التصدي للهجمات اليمنية، فقد أقر العديد من القادة العسكريين الأمريكيين بأن الهجمات اليمنية كانت دقيقة وشديدة الشراسة. وزير البحرية الأمريكية، الأدميرال كارلوس ديل تورو، وصف المواجهة في البحر الأحمر بأنها «أطول عمليات قتالية بحرية متواصلة منذ الحرب العالمية الثانية». هذه التصريحات تسلط الضوء على الصعوبات التي واجهتها البحرية الأمريكية في التصدي للأسلحة اليمنية المتطورة.

تطور الأسلحة اليمنية..صواريخ فرط صوتية وغواصات مسيّرة

لم تقتصر جهود القوات المسلحة اليمنية على تطوير الأسلحة البحرية والصاروخية فحسب، بل شملت أيضاً أسلحة متطورة من بينها صواريخ فرط صوتية. في سبتمبر ٢٠٢٤، كشفت القوات اليمنية عن صاروخ «فلسطين ٢» الفرط صوتي، الذي تصل سرعته إلى ١٦ ماخ ومداه إلى ٢١٥٠ كيلومتراً. هذا الصاروخ، الذي كان من بين الأسلحة الرئيسية المستخدمة في ضرب أهداف حيوية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمثل إضافة نوعية في ترسانة الأسلحة اليمنية..كما كشفت القوات المسلحة اليمنية في أكتوبر ٢٠٢٤ عن غواصة «القارعة» غير المأهولة، التي تمتلك قدرة على تنفيذ مهام هجومية واستطلاعية ضد السفن الكبيرة، وتستطيع التنقل بسرعات عالية عبر البحر، مما يجعلها سلاحاً استراتيجياً جديداً يعزز قدرة اليمن في الحرب البحرية.

تغيير المفاهيم العسكرية..اليمن في مصاف القوى الكبرى

لقد أحدثت التطورات العسكرية اليمنية تحولاً كبيراً في مفاهيم الحرب الحديثة. فقد نجح اليمن في تطوير أسلحة بحرية وصاروخية متقدمة، مغيراً بذلك موازين القوى في المنطقة. هذا النجاح يعكس قدرة اليمن على دخول نادي الدول المالكة للأسلحة المتقدمة مثل الصواريخ فرط الصوتية، ويضعه في مصاف القوى العسكرية الكبرى في العالم..كما أن هذا التحول العسكري لم يكن مجرد صدفة أو مغامرة، بل نتيجة لقرار استراتيجي مدروس بعناية، عملت عليه الكوادر اليمنية لتحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحدودة، مما جعل اليمن يملك القدرة على تطوير أسلحة مبتكرة، غير تقليدية، تخرج عن نطاق الأسلحة العسكرية الغربية المتعارف عليها.

قوة إقليمية ذات تأثير

إن نجاح القوات المسلحة اليمنية في استهداف السفن الحربية والتجارية الغربية باستخدام أسلحة متطورة مثل الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيّرة يشكل تحولاً استراتيجياً في الحروب البحرية. هذا النجاح يثبت أن اليمن قد دخل مرحلة جديدة من القوة العسكرية، وأصبح قوة إقليمية ذات تأثير استراتيجي كبير، حيث نجح في تغيير مفاهيم الحرب الحديثة وأصبح من الدول الرائدة في صناعة الأسلحة المتقدمة.

سمك السردين .. القيمة الغذائية والاستخدامات الصحية

الثروة البحرية :

يُعد سمك السردين من الأسماك الصغيرة التي تنتمي إلى عائلة الرنكات، وهو من الأنواع البحرية الشهيرة عالميًا بفضل قيمته الغذائية العالية ونكهته المميزة. يعتبر السردين جزءًا أساسيًا من المطبخ التقليدي في العديد من البلدان، بما في ذلك المغرب.

يعيش السردين في المياه الساحلية المعتدلة والدافئة، ويُصاد في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. يتراوح طول السردين بين ١٥ و٢٠ سنتيمترًا، ويتميز بجسمه الفضّي اللامع المغطى بقشور ناعمة.

يحتوي السردين على العديد من العناصر الغذائية الأساسية، منها الأحماض الدهنية أوميغا-٣ التي تعزز صحة القلب والدماغ، والبروتينات التي تساهم في بناء العضلات وتجديد الخلايا، والكالسيوم وفيتامين د اللذان يدعمان صحة العظام. كما يحتوي على الفيتامينات والمعادن مثل فيتامين ب١٢، السيلينيوم، والفوسفور.

يمكن تناول السردين بطرق مختلفة، مثل طازجًا عن طريق قليه أو شويه، أو معلبًا حيث يُحفظ في الزيت أو الماء ويستهلك مباشرة. يُستخدم أيضًا في إعداد أطباق تقليدية مثل الطاجين المغربي أو كوجبة خفيفة مع الخبز.

تتمثل فوائد السردين الصحية في تعزيز صحة القلب بفضل الأوميغا-٣، وتحسين صحة العظام بسبب الكالسيوم، وتقوية المناعة من خلال الفيتامينات والمعادن التي يحتوي عليها. يُعد خيارًا ممتازًا لمن يسعون إلى نظام غذائي صحي ومتوازن.

مع زيادة الطلب على السردين، يُواجه هذا النوع من السمك خطر الاستغلال المفرط مما يؤدي إلى تراجع أعداده في بعض المناطق.

سمكة البياض في البحر الأحمر..

فصائلها وطرق صيدها

تعتبر سمكة البياض من أشهر الأسماك في البحر الأحمر، وهي محببة لدى الصيادين نظرًا لما توفره من متعة أثناء الصيد.

تنقسم سمكة البياض إلى عدة فصائل، أبرزها بياض السليخ، الذي يُعتبر المفضل والألذ طعمًا، خصوصًا في الحجم المتوسط، ويتميز بلونه الفضي المائل إلى الذهبي في بعض أجزاء جسمه.

أما بياض القز، فيتميز بجسمه الانسيابي الطويل والنحيف، ولونه الفضي الفاتح أسفل البطن مع خط من المنتصف. الجطم يمتاز بلونه الغامق وظهره المقوس، وهو سمكة طويلة وانسيابية. بينما يُعتبر جرم البياض الأشهر، حيث يتميز بحجمه الكبير ورأسه الضخم وظهره المنحني لأعلى، وتصل إلى أحجام عملاقة، وهي سمكة محظور صيدها بسبب تهديدها بالانقراض، وعند وقوعها في شباك الصيادين، يتم إعادتها إلى البحر حفاظًا عليها (Catch and Release).

تتضمن أشهر طرق صيد البياض التوشيح، حيث يتم استخدام طُعم حي، إذ تتميز البياض بأنها لا ترفض الطُعم الحي بسهولة، حتى وإن تم نزوله دون رصاص. كما توجد طريقة الجيجينج، التي تعتمد على حركة السمكة المستمرة في أسراب أثناء بحثها عن الغذاء، مما يجعلها تهاجم أي شيء يتحرك.

سمكة جرم البياض..

كنز مفقود في البحر الأبيض المتوسط

سمكة جرم البياض، المعروفة بجودتها وطعمها المميز، لم تعد موجودة في مياه البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها أشبه بالكنز المفقود في هذه المنطقة. افتقدت السواحل لهذه السمكة المميزة التي كانت تشكل جزءًا من إرث البحر الأبيض، لكنها لا تزال تعيش في ذاكرة عشاق المأكولات البحرية كرمز للجودة والنكهة الفريدة.

سمك سلطان إبراهيم .. طعم لذيذ وفوائد صحية مذهلة

يعد سمك سلطان إبراهيم، أو البربوني الأحمر المخطط، من أشهر أنواع الأسماك البحرية وأكثرها تميزًا. يتميز هذا السمك بلونه البني المائل إلى الأحمر، وطعمه اللذيذ الذي يجعله المفضل لدى العديد من الأشخاص حول العالم. يُعرف هذا النوع من الأسماك أيضًا في بعض البلدان باسم «سلطان شعري»، وينتمي إلى فصيلة أسماك أبو ذقن.

يتميز سمك سلطان إبراهيم برأس صغير ذي لون داكن وزائدتين على شكل شوارب، بينما فمه لا يصل إلى المنطقة الأمامية للعين. يتراوح طوله حوالي ٤٠ سم، ويستوطن عادة في الشواطئ الجنوبية لأوروبا. يفضل العيش في القيعان الحصوية، الرملية، والصخرية، ويأكل الأسماك الصغيرة واللافقاريات الموجودة في القاع. يتم صيده عادة باستخدام شباك الجل وشباك القاع المخروطية.

طرق تحضيره

يمكن تحضير سمك سلطان إبراهيم بطرق متنوعة، أبرزها الصيادية السورية المشهورة، التي يتم فيها تنظيف السمكة من العظام وغليها مع حب الهيل. ثم يتم تقطيع السمك وإضافة الليمون والقرنفل والبصل لإضفاء نكهة لذيذة.

الفوائد الصحية

مصدر غني بالبروتين: يحتوي سمك سلطان إبراهيم على نسبة عالية من البروتينات الحيوانية التي تعزز النمو السليم للجسم، بالإضافة إلى أنه يحتوي على نسبة منخفضة من الدهون والكثير من الأحماض الدهنية المفيدة، خاصة الأوميجا ٣.

معزز بالفيتامينات: يحتوي على فيتامينات تذوب في الدهون مثل A وD وE، بالإضافة إلى المعادن المهمة مثل الفوسفور، اليود، السيلينيوم، والكالسيوم.

يساهم في إنقاص الوزن: نظرًا لاحتوائه على نسبة منخفضة من السعرات الحرارية والدهون، يساعد سمك سلطان إبراهيم في إنقاص الوزن بكفاءة. يحتوي كل ١٠٠ جم من السمك على حوالي ٢٠ جم من البروتين مع قليل من السعرات الحرارية.

غني بالمعادن: يحتوي سمك سلطان إبراهيم على معادن ضرورية مثل الزنك والنحاس التي تدعم صحة العظام وتعزز من الجهاز المناعي، بالإضافة إلى معدن السيلينيوم الذي يحسن نشاط خلايا الدم البيضاء.

داعم لصحة القلب: يحتوي على الأحماض الدهنية عالية الجودة التي تدعم الأوعية الدموية وتحافظ على صحة القلب، فضلاً عن تأثيره المضاد للالتهابات.

لماذا لا يوجد سمك الدنيس في اليمن؟

يعد سمك الدنيس من أشهر وألذ أنواع الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، ويتواجد بشكل رئيسي على السواحل السورية والمصرية والتركية واللبنانية.

ما يميز طعمه هو لحمته اللذيذة التي تأتي نتيجة لخفة ملوحة البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بالبحر الأحمر.

لماذا لا يتواجد سمك الدنيس في البحر الأحمر؟ لا يوجد سمك الدنيس في البحر الأحمر لعدة أسباب، أبرزها:

١. زيادة الملوحة: البحر الأحمر يتميز بملوحة أعلى من البحر الأبيض المتوسط.

٢. اختلاف درجات الحرارة: البحر الأحمر بشكل عام أكثر دفئاً من البحر الأبيض المتوسط، مما يجعله بيئة غير مناسبة لأسماك الدنيس، التي تفضل المياه الباردة.

الأسماك التي تتناسب مع خصائص البحر الأحمر مثل الزبيدي، البلطي، والماكريل، تختلف عن الدنيس في بيئتها المائية.

سؤال لليمنيين في الدول التي يتواجد فيها سمك الدنيس والبلطي: كيف تقارنون طعم لحمة سمك الدنيس مع أسماك اليمن مثل الجحش، المورجان، والغناء؟ نحن في انتظار آرائكم وتجاربكم!

وسط تحذيرات صنعاء والتزامها بوقف نهب الثروة النفطية ..

تسليم قطاع خمسة النفطي لأمريكا.. صفقة لن يكتب لها النجاح

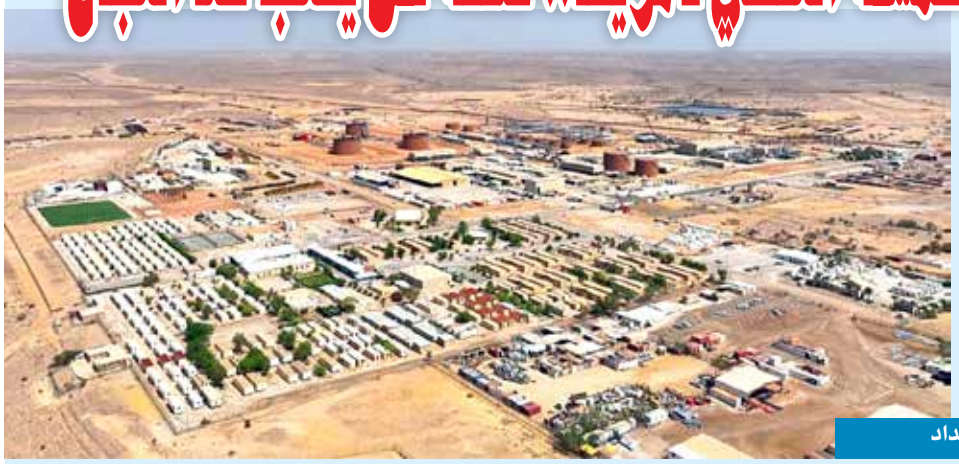

لم يكن الإعلان عن عودة شركة هنت الأمريكية لتشغيل قطاع خمسة جنة هنت في القطاع ١٨ النفطي اليمني الواقع في نطاق محافظة شبوة، مستبعداً، فالشركة الأمريكية التابعة للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ووالده استحوذت على القطاع النفطي منذ العام ١٩٨١م.

كتب : رشيد الحداد

رفضت شركة هنت الأمريكية تسليم قطاع خمسة النفطي في منتصف العام ٢٠٠٥م، بعد انتهاء عقدها ورفض مجلس النواب اليمني تمديد العقد. ورغم لجوء الشركة إلى القضاء الدولي، قضت المحكمة بوجوب رحيل الشركة وإعادة القطاع بكافة أصوله إلى الجمهورية اليمنية، مع إلزام صنعاء بدفع تعويض مالي لا يتجاوز ٢٢ مليون دولار.

تم تسديد المبلغ المحكوم به لشركة هنت مقابل تسليم القطاع، كما تم الحكم بإلغاء طلب الشركة الأمريكية بتعويض يزيد عن ٣ مليارات دولار. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الحكم كان ملزماً، رفضت شركة هنت تسليم القطاع النفطي في عسيلان، بل تعاملت مع هذا القطاع وكأنه يقع في أرض أمريكية، متجاهلةً حقوق السيادة اليمنية وحقها في الرقابة على أنشطة الشركة.

كما رفضت الشركة تنفيذ حكم غرفة التجارة الدولية الصادر في العاصمة الفرنسية «باريس». ودون تجديد العقد، استمرت شركة هنت في نهب ثروة اليمن النفطية تحت ضغوط أمريكية، حتى مطلع العام ٢٠١٥م. وفي العام ٢٠٢١م، غادرت شركة هنت الأمريكية بشكل نهائي. وبتوجيهات منها، تم منح قطاع خمسة لشركة يمنية حديثة النشأة لتشغيله. بعد عدة سنوات، أعلنت شركة الاستثمارات النفطية عن انسحابها من القطاع بشكل غامض، مما يثير التساؤلات حول دوافع هذا الانسحاب..لا يُستبعد أن يكون انسحاب شركة بترومسيلة من تشغيل القطاع النفطي الواقع في وادي جنة بعسيلان مرتبطاً بمخطط تسليم القطاع لشركة هنت، وذلك تحت ذريعة فشل بترومسيلة في إدارة القطاع، الذي يبلغ إنتاجه اليومي ٤٠ ألف برميل ويحتوي على منابع الغاز اليمني المسال. ورغم عدم ذكر الأسباب والدوافع للرأي العام اليمني، فإن هذه الخطوة تثير العديد من الشكوك حول نوايا الأطراف المعنية.

وفي إطار مصالح واشنطن، ضحى المرتزقة بسمعة شركة بترومسيلة، التي تمكنت من تشغيل عدة قطاعات نفطية في حضرموت منذ العام ٢٠١٢م. وبشكل دراماتيكي، أعلنت شركة الاستثمارات النفطية اليمنية أنها أبرمت اتفاقاً مع شركة هنت الأمريكية لتشغيل القطاع، دون تحديد فترة التشغيل. وأكدت في بيان صادر عنها أنها اتفقت مع الشركة الأمريكية لإدارة القطاع بعد انسحاب شركة بترومسيلة، إلا أن الأخيرة نفت انسحابها من القطاع مؤكدة استمرارها في تشغيله.

هذا التناقض يُظهر أن هناك صفقة قد دُبرت في الخفاء، تُعتبر الأخطر على مستقبل النفط اليمني، بمشاركة حكومة المرتزقة والمجلس الرئاسي التابع للتحالف.

إن ادعاء حكومة الارتزاق بأن ما حدث كان نتيجة تصرف شخصي من قبل مدير شركة الاستثمارات النفطية اليمنية يُعد محاولة للهروب من المساءلة. فصفقة بهذا الحجم وفي قطاع استراتيجي كهذا لا يمكن أن تتم دون علم وموافقة تلك الحكومة ووزارة النفط التابعة لها..رغم السخط الشعبي العارم الذي أحدثته الصفقة، لم تعلن حكومة الارتزاق عن وقف الاتفاق، ولم تتخذ أي إجراء لوقف تنفيذه. وقد ادعت أن الاتفاق بين شركة الاستثمارات النفطية التابعة لها وشركة هنت الأمريكية جرى بدون علمها، وزعمت أنها أحالت اللجنة التي وافقت على الاتفاق، وسلمت قطاع خمسة الواقع في وادي جنة إلى شركة غير مرغوب بها في اليمن.

إذا كانت هذه الصفقة قد تمت نكاية بصنعاء من قبل هوامير الفساد في تلك الحكومة العميلة، أو إذا كانت تتوقع أن تلتزم صنعاء الصمت حيال تسليم قطاعات النفط اليمني لأعداء الشعب اليمني، فإن هذا هو الوهم بعينه. فقد حذرت صنعاء سابقاً شركات النفط الأجنبية من التورط في إبرام اتفاقيات مع المرتزقة، مؤكدة التزامها بحماية النفط كثروة سيادية. ولشركة هنت بالعودة لنهب ما تبقى من النفط اليمني، ولن تسمح بأي عبث أمريكي جديد في هذه الثروة. وستقوم بدورها المعهود لوقف النهب الأمريكي للنفط اليمني في قطاع خمسة وعسيلان وفي القطاعات الأخرى.. وتؤكد المؤشرات أن حكومة صنعاء لن تسمح لواشنطن ولا حلفائها المساس بالنفط والغاز اليمني. ولذلك، فإن نموذج نقل تجربة أمريكا في نهب وتدمير وسرقة نفط الحسكة في سوريا لن يتكرر في اليمن، وهو ما تدركه الولايات المتحدة الأمريكية وشركة هنت والمرتزقة.

الصفقة التي جرت في عدن ستُوقف من قبل صنعاء، وعلى الباغي تدور الدوائر. فالوطن ومقدراته وثرواته ملك للشعب اليمني، وليس من حق أي طرف التصرف بهذه الثروة وغيرها من الثروات.

حكومة المرتزقة تُفاقم معاناة الصيادين في المهرة رغم وفرة الثروة السمكية

تقرير خاص- الثروة البحرية:

رغم الثروات الطبيعية التي تزخر بها محافظة المهرة اليمنية، وعلى رأسها الثروة السمكية التي بلغت صادراتها ٤٠ مليار ريال يمني (ما يعادل ١٦٠ مليون دولار) في العام الماضي، إلا أن الصيادين في المحافظة يعيشون في أوضاع مأساوية بسبب السياسات الفاشلة لحكومة المرتزقة وتدخلات قوات الاحتلال الأجنبي.

تدهور البنية التحتية وزيادة النزوح

وتعاني البنية التحتية لقطاع المصائد السمكية في المهرة من الإهمال المتعمد منذ اندلاع العدوان على اليمن قبل حوالي تسع سنوات. وقد زادت الضغوط على الصيادين المحليين مع نزوح أعداد كبيرة من الصيادين من المحافظات الجنوبية الأخرى هرباً من بطش قوات الاحتلال. التي تعمل تحت غطاء الشرعية المزعومة، على تحويل مراكز الإنزال السمكي إلى ثكنات عسكرية تخدم أجندتها الخاصة، مما حرم الصيادين من الوصول الآمن إلى مصادر رزقهم.

تغير المناخ يزيد التحديات

إلى جانب الإهمال الرسمي، يعاني الصيادون من آثار تغير المناخ الذي تسبب في تزايد الأعاصير والعواصف في السنوات الأخيرة. وكان إعصار «لبان» عام ٢٠١٨ مثالاً واضحاً على مدى هشاشة البنية التحتية، حيث ألحق أضراراً بالغة بمراكز الانزال ووسائل العيش في المهرة.

إمكانات كبيرة وإدارة كارثية

ويمتد الشريط الساحلي لمحافظة المهرة بطول ٥٧٠ كيلومتراً على بحر العرب، ما يجعلها واحدة من أغنى المحافظات اليمنية بالثروة السمكية، بإنتاج سنوي يتراوح بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ طن. ومع ذلك، تغيب المشاريع التنموية التي يمكن أن ترفع من مستوى استغلال هذه الثروة لصالح السكان. فالمحافظة لا تحتوي إلا على معمل وحيد لتجميد وتحضير الأسماك، في حين يتم نقل الإنتاج إلى مصانع في حضرموت، مما يثقل كاهل الصيادين بتكاليف إضافية.

استغلال الموارد لصالح القوات الأجنبية

يشير العديد من النازحين والصيادين المحليين إلى أن القوات الإماراتية والبريطانية، التي تتواجد بشكل غير قانوني في المهرة، استغلت الثروات السمكية بشكل يخدم أجندتها على حساب الصيادين. وتحدث بعض الصيادين عن مصادرة قواربهم من قبل هذه القوات، وتحويل الشواطئ إلى مناطق عسكرية مغلقة.

الحاجة إلى تدخل حقيقي

وأكدت مصادر محلية أن قطاع الصيد في المهرة يحتاج إلى استثمارات جادة لإنشاء مصانع لتعليب الأسماك وبناء كواسر أمواج وألسنة بحرية لحماية البيئة البحرية والصيادين. كما طالبت بإنهاء عسكرة الشواطئ والمراكز السمكية، وتوجيه عائدات الثروة السمكية لصالح السكان المحليين بدلاً من توجيهها لدعم قوات الاحتلال ومشاريع حكومة المرتزقة.

وتكشف أوضاع الصيادين في المهرة عن جانب مظلم من إدارة حكومة المرتزقة التي أظهرت عجزها عن حماية أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، بل وتحولت إلى أداة بيد قوى الاحتلال الأجنبي.

واقع مأساوي للصيادين وقرارات عشوائية تهدد قطاع المصائد في حضرموت والمهرة

تقرير خاص - الثروة البحرية:

تسبب قرار صادر عن ما تُسمى بوزارة الزراعة والثروة السمكية، التابعة لحكومة المرتزقة، بإيقاف مصانع طحن الأسماك في محافظتي المهرة وحضرموت في أزمة حادة للصيادين والعاملين في القطاع السمكي.. القرار الذي وصفه مراقبون بأنه «غير مدروس»، ألقى بظلاله الثقيلة على شريحة واسعة من الصيادين والتجار والعمال، وأدى إلى خسائر فادحة تطال مختلف جوانب القطاع السمكي.. في هذا السياق، عبّر صيادو المهرة عن استيائهم من القرار الذي وصفوه بأنه «ظالم وغير عادل»، مطالبين ما يُسمى بالمجلس الرئاسي (المعين سعودياً) ووزارة الزراعة والثروة السمكية بإلغاء القرار فوراً. كما دعوا إلى اتخاذ إجراءات أكثر عقلانية مثل تنظيم الرقابة على المصانع ومعاقبة المخالفين دون الإضرار بجميع العاملين.

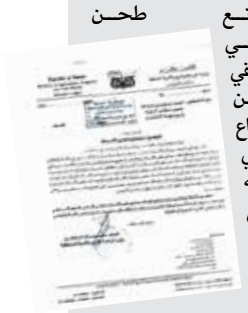

تصريحات الصيادين

الصياد عوض المهري، أحد المتضررين، قال:«نعيش أسوأ مرحلة عبر تاريخنا. شركات التجميد تستغلنا وتشتري الأسماك بأبخس الأثمان».. مضيفاً « أصبح الصياد بالكاد يستطيع جمع قيمة الديزل بعد يوم شاق في البحر». وأن الكميات الهائلة من سمك السردين (العيدة) التي نصطادها أصبحت بلا فائدة؛ إما تُرمى في البحر أو تُجفف كأعلاف للجمال، بينما كانت مصانع إنتاج مسحوق الأسماك تشتريها وتساعدنا على تعويض خسائرنا».

خسائر مضاعفة للعاملين والتجار

أما سالم بلحاف، أحد تجار الأسماك، أشار إلى أن القرار تسبب في أضرار جسيمة للصيادين والتجار على حد سواء، قائلاً: «لديّ ١٢٠ عاملاً لم أعد أستطيع توفير مستحقاتهم. هذا القرار صدر في وقت حساس يتزامن مع زيادة غير مسبوقة في أعداد سمك السردين هذا العام. نحن مع الرقابة ومعاقبة المخالفين، لكن القرار كان كارثياً وشلّ القطاع بالكامل».. بلحاف أكد أن التوقف القسري لمصانع طحن الأسماك أدى إلى فقدان آلاف العمال مصدر رزقهم، مشدداً على أهمية تعديل القرار بشكل يُعيد تشغيل المصانع مع فرض رقابة صارمة على الالتزام بالقوانين والحد من الصيد العشوائي.

كارثة اقتصادية وبيئية

القرار الذي صدر في أغسطس ٢٠٢٤، جاء بذريعة منع الاصطياد الجائر وتنظيم استغلال الموارد البحرية. لكن بدلاً من معالجة المشكلة، تفاقمت الأوضاع وزادت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى الضرر الاقتصادي، يعاني القطاع من أزمات بيئية، حيث تُرمى أطنان من سمك السردين الميت في البحر، ما يهدد النظام البيئي البحري.

غياب الحلول وتجاهل العواقب

هذا القرار أثبت، بحسب متابعين، ضعف التخطيط لحكومة المرتزقة وغياب رؤية استراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية. فبدلاً من اتخاذ خطوات مدروسة مثل تفعيل قوانين الاصطياد وتنظيم عمل المصانع المخالفة، لجأت ما تُسمى بالوزارة إلى أسلوب «الإيقاف الشامل»، الذي أضرّ بالقطاع بأكمله.. وبينما يعاني الصيادون من الفقر والبطالة، تستمر حكومة المرتزقة في إصدار قرارات تزيد معاناتهم. الكرة الآن في ملعبهم لإلغاء القرار وإيجاد حلول عملية تُعيد الحياة إلى هذا القطاع الحيوي.

شجرة دم الأخوين

.. بين جغرافيا الاحتلال وأساطير الهيمنة

تعد جزيرة سقطرى واحدة من أندر البيئات الطبيعية في العالم، إذ تتربع على عرش التنوع البيولوجي والتاريخي الفريد. وفي قلب هذه الجزيرة النادرة، تنمو شجرة «دم الأخوين»، التي تحمل بين جذوعها أساطير اليمن وتاريخًا يمتد لآلاف السنين. لكنها، في الآونة الأخيرة، أصبحت مهددة ليس فقط من التغيرات البيئية، بل أيضاً من تدخلات إقليمية تحاول تغيير معالم هذه الأرض، أبرزها التدخلات الإماراتية والسعودية التي لا تقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل تمتد لتطال التراث الطبيعي والثقافي لهذه الأرض.

الثروة البحرية | تقرير

بينما يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يونيو 2021 عن قلقه من تهديد الأعاصير المدارية لشجرة «دم الأخوين»، لا يتطرق التقرير بما يكفي إلى الخطر الأكبر الذي يهددها: «عاصفة الحزم» الجيوسياسية التي شنها تحالف العدوان السعودي-الإماراتي منذ عام 2015. فهل هي الأعاصير فقط ما يهدد هذه الشجرة النادرة؟ أم أن عاصفة الهيمنة السياسية والعسكرية هي الخطر الحقيقي الذي يواجه الجزيرة؟

شجرة «دم الأخوين».. أيقونة صمود أم رمز لتاريخ مفقود؟

شجرة «دم الأخوين» التي تنمو حصراً في سقطرى ليست مجرد نبات نادر، بل هي جزء من تاريخ طويل يمتد لأكثر من 50 مليون سنة. جذورها الراسخة تجعلها رمزًا حيًا لصمود الجزيرة في وجه الأعاصير والفيضانات الطبيعية. ولكن اليوم، تواجه الشجرة تهديدات أكبر من تلك الطبيعية: إنها تواجه محاولات تدمير بيئي وجغرافي موجهة من قبل القوات الإماراتية المحتلة في إطار استراتيجيات هيمنة جيوسياسية.

الجزيرة، بما تحويه من تراث نباتي فريد، تتعرض اليوم لعمليات تغيير جغرافي وسياسي، حيث تتوسع الأطماع الإقليمية في سقطرى في إطار نهب الموارد الطبيعية وبناء قواعد عسكرية. وما يزيد الأمور تعقيدًا هو أن هذه التهديدات تتزامن مع تزايد التدخلات العسكرية والسياسية في الجزيرة، مما يجعل من شجرة «دم الأخوين» رمزًا لوجود يمني مهدد بالاقتلاع.

المصدر الحقيقي للخطر.. من الأعاصير إلى عواصف الهيمنة

الفيضانات والأعاصير التي تضرب سقطرى تشكل تهديدًا بيئيًا، لكن هناك ما هو أخطر: «عاصفة الحزم». منذ عام 2015، سيطرت القوات السعودية والإماراتية على جزء من الجزيرة، حيث بدأوا عمليات عسكرة الجزيرة وبناء منشآت اقتصادية وعسكرية استراتيجية.. ومن هذه التدخلات،

نلاحظ قيام الإمارات بإقامة قواعد عسكرية في سقطرى، مع الإشراف على ما اسمتها بمشروعات اقتصادية مثل ميناء سقطرى الذي كان في السابق نقطة تجارية ودبلوماسية.

هذه التدخلات العسكرية تمثل تهديداً حقيقياً للجزيرة وبيئتها الطبيعية. وقد يكون من المفارقات أن الوكالات الأممية، رغم قلقها من تهديدات الأعاصير، تتجنب التركيز على الخطر الجيوسياسي الحقيقي، وهو ما ستسجله الذاكرة البيئية لشعب اليمن في تاريخ المنطقة.

الأسطورة والواقع.. من قابيل وهابيل إلى التنين والفيل

تتحلق حول شجرة «دم الأخوين» العديد من الأساطير التي تجعل منها رمزاً حياً للصراع الأزلي بين القوى. واحدة من أكثر القصص شيوعاً هي تلك التي تربط الشجرة بقصة قابيل وهابيل، حيث يقال إن دم الأخوين، أحدهما قاتل والآخر مقتول، هو ما جعل الشجرة تنزف سائلاً أحمر يشبه الدم. هذه الأسطورة، رغم طابعها الرمزي، تمثل أيضًا الصراع الدموي الذي تواجهه الجزيرة اليوم. بدلاً من أن يكون الدم مجرد رمز للحزن، فإنه يمثل الصراع الأزلي على الأرض والهوية.

رواية أخرى تذكر أن الشجرة نبتت من دماء معركة بين تنين وفيل، وهو ما قد يعكس الصراع المستمر بين القوى الكبرى على الجزيرة.

لكن بعيدا عن الأسطورة، يبدو أن «دم الأخوين» اليوم هو الدم الذي يسفك من قبل التحالف السعودي الإماراتي، الذي يراهن على استنساخ حضارة غريبة عن هذه الأرض من خلال السيطرة على تاريخها ومواردها.

التدخلات الإماراتية في سقطرى والمهرة.. سعي للهيمنة على تاريخ اليمن وجغرافيته

المهرة وسقطرى.. الحلم الفيدرالي والمقاومة المستمرة

على الرغم من محاولات الهيمنة الإقليمية، يرفض أبناء المهرة وسقطرى الاستسلام لهذه التدخلات. فما يسمى بالحراك السلمي في المهرة وسقطرى يطالب بإقليم فيدرالي خاص بهما، بعيداً عن سيطرة القوى الإقليمية، سواء كانت الإمارات أو السعودية. ويأتي هذا الحراك ليس فقط كرد فعل سياسي، بل دفاعاً عن الهوية التاريخية لأبناء المنطقة وحفاظاً على تراثهم البيئي والطبيعي.

هذه المطالب لا تقتصر على مسألة سياسية فحسب، بل هي سعي إلى بناء دولة يمنية مستقلة تحترم إرادة أبنائها. كما أن المقاومة المستمرة ضد الاحتلال العسكري في المهرة وسقطرى تمثل جبهة واحدة تواجه هيمنة القوى الأجنبية على الأرض اليمنية.

الدم والمقدس.. استعارة من التاريخ

منذ فترة الاستعمار البريطاني وحتى التدخلات الحالية، كانت شجرة «دم الأخوين» دائماً رمزاً حياً للهوية اليمنية. هذه الشجرة، التي تحمل عبق التاريخ، أصبحت اليوم رمزاً للوجود اليمني في مواجهة محاولات اقتلاع الهوية. فكما كان الاستعمار البريطاني يسعى للسيطرة على أرض اليمن، فإن التدخلات الإماراتية والسعودية اليوم تسعى إلى السيطرة على التراث البيئي والتاريخي للجزيرة.

المعركة على الهوية والمستقبل

إن ما يحدث في سقطرى والمهرة اليوم هو أبعد من مجرد نزاع على الموارد الطبيعية أو الأراضي. إنها معركة حول هوية شعب بكامله وتاريخ يمتد لأكثر من 50 مليون سنة. شجرة «دم الأخوين» ليست مجرد شجرة، بل هي رمز للوجود اليمني الذي يقاوم محاولات الهيمنة الإقليمية والعسكرية. وبالرغم من كل التحديات، ستظل هذه الشجرة صامدة، مذكّرةً الجميع بأن التاريخ، مهما حاولوا تغييره، سيظل حاضراً.

أخي الصياد : استخدامك للموازين المعيارية يحسن من جودة المصيد، فلنحرص على الالتزام بالمعايير.
مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

استدامة الموارد السمكية مسؤولية مشتركة

م/ محمد الصلوي

تمتلك اليمن شريطًا ساحليًا ممتداً لأكثر من ألفين وخمسمائة كيلومتر يطل على البحرين العربي والأحمر بالإضافة إلى خليج عدن والمحيط الهندي، مما يجعلها من الدول الغنية بثرواتها البحرية.

وتُعد الموارد السمكية من الركائز الاقتصادية المهمة حيث تشكل مصدر رزق رئيسي لمجتمعات الصيادين في المناطق الساحلية، وتساهم في توفير الأمن الغذائي، فضلاً عن كونها موردًا اقتصاديًا حيويًا يدعم التنمية المحلية والوطنية، إلا أن هذا المورد الحيوي يواجه العديد من التحديات التي تهدد استدامته، أبرزها الصيد الجائر وغير القانوني الذي يؤدي إلى استنزاف الثروة السمكية والتأثير سلبًا على البيئة البحرية.

يؤثر الصيد غير المنظم على المخزون السمكي بشكل خطير، حيث يتم اصطياد الأسماك الصغيرة قبل أن تصل إلى مرحلة النضج والتكاثر، مما يؤدي إلى تراجع أعداد الأسماك مع مرور الوقت ويخل بالتوازن البيئي نتيجة الصيد العرضي الذي يتسبب في اصطياد كائنات بحرية غير مستهدفة، بعضها قد يكون نادرا أو ضروريًا للحفاظ على النظام البيئي البحري. كما أن صيد الإناث الحاملة للبيض أو الاصطياد أثناء مواسم التكاثر يؤدي إلى انخفاض معدلات التكاثر الطبيعية، مما يهدد استمرارية المخزون السمكي ويؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي الذي يعتمد بشكل أساسي على هذا المورد.

لحماية هذه الثروة البحرية وضمان استدامتها للأجيال القادمة، من الضروري اعتماد استراتيجيات فعالة في إدارة المصائد السمكية تضمن تنظيم أنشطة الصيد عبر سن لوائح وتشريعات تمنع الصيد الجائر وتحدد أدوات الصيد القانونية المسموح باستخدامها، بالإضافة إلى فرض قيود على الحد الأدنى لأطوال الأسماك المسموح بصيدها وتسويقها لضمان وصولها إلى مرحلة النضج والتكاثر. كما أن تعزيز الوعي والإرشاد بين الصيادين حول أهمية تبني ممارسات الصيد الرشيد والتعريف بالمخاطر البيئية والاقتصادية الناجمة عن الصيد العشوائي يلعب دورًا أساسيًا في الحد من هذه الممارسات.

ولا تقل أهمية فرض رقابة صارمة على الأنشطة البحرية لضمان الامتثال للقوانين وحماية المصائد من الاستغلال العشوائي، مما يسهم في الحفاظ على التوازن البيئي والاقتصادي في هذا القطاع الحيوي.

تحقيق الاستدامة في قطاع الثروة السمكية لا يقتصر على الجهات الحكومية فحسب، بل هو مسؤولية مشتركة تشمل الصيادين والجمعيات التعاونية والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني، فالتعاون في تطبيق الممارسات المستدامة يضمن تعافي المخزون السمكي ويحافظ على التنوع البيولوجي البحري ويحقق الأمن الغذائي لليمن، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل مستدام. إن الموارد السمكية ثروة وطنية يجب استثمارها بحكمة لضمان استدامتها، والالتزام بمبادئ الصيد الرشيد إلى جانب المسؤولية الجماعية في حماية البيئة البحرية هما مفتاح تحقيق الأمن الغذائي واستدامة المصائد السمكية في اليمن.

الثروة البحرية وحمايتها.. مسؤولية الجميع

محمد عبدالله الأحمدي *

الثروة البحرية تعد من أعظم الهبات التي منحها الله للإنسان، فهي ليست مجرد مصدر غذائي، بل نظام بيئي متكامل يدعم التوازن الطبيعي للحياة على كوكب الأرض. يعتمد ملايين البشر حول العالم على الموارد البحرية، سواء من خلال الصيد، السياحة، أو حتى استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. ومع ذلك، فإن هذه الثروات تواجه تحديات كبيرة تهدد استدامتها، مما يجعل حمايتها مسؤولية جماعية تتطلب تعاون الجميع.

أحد أكبر التحديات التي تواجه البحار اليوم هو الصيد الجائر، حيث يؤدي الاستغلال المفرط للثروة السمكية إلى انخفاض أعداد الأسماك وتعريض بعض الأنواع لخطر الانقراض. هذا الخلل لا يؤثر فقط على الصيادين الذين يعتمدون على البحر كمصدر رزق، بل يمتد تأثيره إلى النظام البيئي بأكمله.

إلى جانب ذلك، فإن التلوث البحري يمثل تهديدًا خطيرا للحياة البحرية، إذ تتراكم النفايات البلاستيكية في المحيطات، مما يؤدي إلى اختناق الكائنات البحرية وإلحاق أضرار جسيمة بالشعاب المرجانية التي تعتبر موطنًا طبيعيًا لمئات الأنواع البحرية.

ولا يمكن إغفال التأثيرات المتزايدة للتغير المناخي، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى اضطرابات في التيارات البحرية وذوبان الجليد القطبي، مما يؤثر بشكل مباشر على مستويات سطح البحر ونوعية الحياة البحرية. الشعاب المرجانية، التي تشكل أساسًا للتنوع البيولوجي في البحار، تعاني من ظاهرة «تبييض المرجان» نتيجة ارتفاع درجات الحرارة والتلوث، مما يؤدي إلى موتها واختفاء العديد من الكائنات التي تعتمد عليها.

في ظل هذه التحديات المتزايدة، أصبح من الضروري اتخاذ خطوات جادة لحماية الثروة البحرية. فرض القوانين لتنظيم الصيد بشكل مستدام يعد من أهم الحلول، حيث يساعد في الحفاظ على التوازن البيئي وإعطاء الفرصة للأسماك للتكاثر بشكل طبيعي.

كما أن تقليل التلوث البحري من خلال الحد من استخدام البلاستيك، والتأكد من معالجة النفايات الصناعية قبل تصريفها في المياه، يسهم بشكل كبير في الحفاظ على نظافة البحار. إلى جانب ذلك، تلعب المحميات البحرية دورا حيويا في حماية الأنواع المهددة بالانقراض، حيث توفر بيئة آمنة تتيح للكائنات البحرية التكاثر بعيدًا عن مخاطر الصيد الجائر والتلوث.

لكن المسؤولية لا تقع فقط على الحكومات والمنظمات البيئية، بل على كل فرد في المجتمع. يمكن لكل شخص المساهمة بطرق بسيطة ولكنها فعالة، مثل تجنب رمي المخلفات في البحر، ودعم المنتجات البحرية المستدامة، والمشاركة في حملات تنظيف الشواطئ، والتوعية بأهمية البحار والمحيطات.

* المستشار القانوني - قطاع الثروة السمكية

أخي الصياد : اصطياد وتداول وحيازة وبيع وشراء صغار الأسماك والأحياء البحرية مخالفة يعاقب عليها القانون، فاحرص على الالتزام.

مع تحيات:
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

أسماك غريبة تكشف أسرار التنوع البيولوجي في أعماق البحار

الإعلام السمكي – خاص:

كشفت اكتشافات علمية حديثة عام ٢٠٢٤ عن أنواع غير مألوفة من الأسماك، مما يعزز الفهم العلمي للتنوع البيولوجي البحري وأدوار الكائنات في أنظمتها البيئية.

في نهر زينغو بالبرازيل، تم العثور على سمكة البيرانا النباتية (Myloplus sauron)، وهي نوع مسالم بعكس البيرانا التقليدية، وتعتمد على النباتات في غذائها، مما يساهم في تنظيم نمو النباتات المائية ونشر البذور.

أما في البحر الأحمر، فقد تم اكتشاف سمكة القزم الغاضب (Sueviota aethon)، وهي مفترس صغير لا يتجاوز ٢,٥٤ سم، وتعد مؤشراً على صحة الشعاب المرجانية، حيث تلعب دورًا مهمًا في توازن النظام البيئي.

وعلى عمق ٢٥٤٥ مترًا في المحيط الهادئ، تم رصد سمكة القرش الشبحي (Harriotta avia)، التي تنتمي إلى فصيلة الكيميرا العائدة للعصر الجوراسي. تعيش هذه السمكة في ظروف قاسية من الضغط العالي والظلام الدائم، وتعتمد في غذائها على اللافقاريات، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في السلسلة الغذائية لأعماق البحار.

تؤكد هذه الاكتشافات قدرة الكائنات البحرية على التكيف مع البيئات المتطرفة، كما تسلط الضوء على أهمية البحث العلمي في حماية التنوع البيولوجي البحري والحفاظ على توازن النظم البيئية.

الهامور المرقّط..

جوهرة الشعاب المرجانية

سمكة الهامور المرقّط تعيش في الشعاب المرجانية والمياه الاستوائية، وتتميز بلون أبيض مزين ببقع سوداء.

تفضل الاختباء بين الصخور والشعاب لتجنب المفترسات. تُعد قوية وصيدها يتطلب خبرة ومهارة، مما يجعلها هدفا مميزًا للصيادين.

تلعب دورا هاما في الحفاظ على توازن النظام البيئي للشعاب المرجانية، لكنها مهددة بسبب الصيد الجائر وتدمير بيئتها.

هل تعلم..

أسماك التونة ذات الزعنفة الزرقاء..

مفترس سريع .. ومهاجر لا يعرف الحدود

الثروة البحرية:

تُعد أسماك التونة ذات الزعنفة الزرقاء من بين أسرع وأقوى الأسماك في المحيطات، حيث تصل سرعتها إلى ٧٠ كيلومترًا في الساعة، بفضل عضلاتها القوية وجسمها الانسيابي المصمم للحركة الديناميكية في المياه. تمتلك هذه السمكة قدرة فريدة على رفع حرارة جسمها، مما يمنحها ميزة استثنائية للبقاء نشطة حتى في المياه الباردة أثناء البحث عن فريستها.

وإلى جانب سرعتها الفائقة، تُعرف التونة ذات الزعنفة الزرقاء بأنها واحدة من أعظم المهاجرين في عالم البحار، حيث تستطيع السفر لآلاف الكيلومترات عبر المحيطات، متنقلة بين المناطق الاستوائية والقطبية في رحلة مستمرة بحثًا عن الغذاء والتكاثر. هذه الخصائص تجعلها مفترسًا بحريًا بارعًا وعنصرًا أساسيًا في النظم البيئية البحرية.

أسماك الدمكري والقرط..

دهون عالية وجودة فاخرة

من مركز الإنزال السمكي في الشحر بساحل حضرموت، تم عرض أسماك الدمكري (الخرص) وأسماك القرط، وخصوصا قرط الأغزار، التي تتميز بكمية دهون عالية. هذه الأسماك تعتبر من الأنواع الفاخرة التي تُسجل في الأسواق المحلية لجودتها العالية وفوائدها الصحية الغنية.

مركز الإنزال السمكي الشحر..

ارتفاع أسعار الأسماك

شهد مركز الإنزال السمكي في الشحر ارتفاعا طفيفا في أسعار الأسماك. على سبيل المثال:

سمكة المحكل أو المشك (الجحش الأزرق) المكونة من ٩ حيتان تُحرج بسعر ٣٢ ألف ريال.

سمكة الدمكري (الخرص) تُحرج الحوت الواحد بسعر ٨ آلاف ريال.

رغم ارتفاع الأسعار، تبقى جودة الأسماك وتنوعها في هذا المركز من أبرز مزاياه.

نائب مدير عام الإدارة العامة للتعاونيات السمكي **المجاهد/ مراد طرموم** لـ(الثروة البحرية):

دعم الصيادين مسؤولية وطنية لتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني

في ظل التحديات التي تواجه قطاع الثروة السمكية، وانطلاقًا من أهمية تطوير الأداء التعاوني لتعزيز استدامة الموارد البحرية، أجرت الثروة البحرية حواراً خاصاً مع نائب مدير عام الإدارة العامة للتعاونيات السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، المجاهد مراد طرموم «أبو حرب»، المعروف باهتمامه العميق بالمجتمع الساحلي وبدوره الفاعل في دعم جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية.

في هذا الحوار، يكشف أبو حرب عن الجهود المبذولة لتطوير آليات الدعم للصيادين، وإعادة تأهيل الجمعيات التعاونية، والارتقاء بقطاع التسويق السمكي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الصيادين، وأهم المشاريع والمبادرات التي تعمل الوزارة والجمعيات التعاونية على تنفيذها لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي.

- **جمعية ساحل تهامة.. جهود تنموية متكاملة لدعم الصيادين والمجتمع الساحلي**
- **يواجه الصيادون تحديات ممنهجة تهدد استدامة الصيد التقليدي، مما يتطلب تعزيز إجراءات السلامة البحرية**

حاوره : رئيس التحرير

***بداية، حدثنا عن أبرز ما قامت به جمعية ساحل تهامة خلال الفترة الماضية في دعم الصيادين والمجتمع الساحلي؟**

جمعية ساحل تهامة ليست مجرد كيان تعاوني، بل مشروع تنموي يسعى لإحداث تغيير حقيقي ومستدام في المجتمع الساحلي، خاصة بعد سنوات من الإهمال والتجاهل. تحركت الجمعية بفاعلية لسد الفجوات التنموية وتعزيز الوعي في مجالات حيوية كالتعليم، الصحة، والاقتصاد، وذلك استجابة للتحديات التي فاقمها العدوان.. أحد أبرز إنجازاتها كان تطوير القطاع التعليمي، حيث أسست مدارس مثل جيل القرآن والكوثر التي تضم أكثر من ١٢٠٠ طالب وطالبة، إضافة إلى إطلاق برامج محو الأمية، والتي استفاد منها حتى الآن ٦٠٠ طالب في الساحل الجنوبي. هذه المبادرات ساهمت في بناء جيل أكثر وعيًا وقدرة على مواجهة المستقبل.

كما لعبت الجمعية دورا محوريا في تحسين البنية التحتية، فساهمت في إعادة تشغيل مستوصف الطائف بالتعاون مع المجلس الإنساني، مما وفر خدمات صحية ضرورية للأهالي، وأعادت تأهيل طرق رئيسية مثل طريق العرج وطريق النخيلة بمشاركة مجتمعية، مما سهّل حركة السكان وعزز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

كما لعبت الجمعية دوراً في تحسين البنية التحتية، حيث ساهمت في شق طريق العرج وتأهيل طريق النخيلة بمشاركة مجتمعية، مما سهل حركة السكان وعزز النشاط الاقتصادي في المنطقة. ولم تغفل الجمعية الجانب الاجتماعي والثقافي، حيث كانت لها بصمة واضحة في إحياء الفعاليات الدينية والمناسبات الوطنية، مما ساعد على تعزيز الهوية والانتماء الوطني لدى أبناء الساحل، وأعاد للحياة الاجتماعية زخمها بعد فترات من التحديات والصعوبات.

***ماذا عن تمكين المرأة الساحلية؟ هل هناك مشاريع لدعمها اقتصاديًا؟**

**** إدراكًا لدور المرأة في التنمية، أطلقت الجمعية عدة مشاريع تدريب وتأهيل، أبرزها مشروع تجهيز معامل الخياطة بالتعاون مع جهات متخصصة، مما يمنح المرأة الساحلية فرصة لاكتساب مهارات عملية تساعدها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويجري العمل حاليًا على توسيع هذه المشاريع لتشمل المزيد من النساء، لتمكينهن من المساهمة بفاعلية في تطوير المجتمع.**

*** في ظل التحديات الراهنة، كيف ترون أهمية الوعي المجتمعي في مواجهة الظروف الصعبة، وما الدور الذي تلعبونه في تحسين الحياة الاقتصادية للصيادين وتخفيف أعبائهم؟**

**** الوعي هو خط الدفاع الأول ضد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لذا تعمل الجمعية على نشر برامج توعوية تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والوطنية، مما يسهم في تمكين الصيادين وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات.**

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أطلقت الجمعية العديد من المبادرات لدعم الصيادين وتحسين أوضاعهم المعيشية، من بينها تقديم القروض البيضاء التي ساعدت الكثيرين على تطوير أعمالهم دون أعباء مالية إضافية. كما نظمت عملية تسويق الحبار، مما أدى إلى زيادة دخل الصيادين وتقليل التكاليف التشغيلية عليهم.

إلى جانب ذلك، سعت الجمعية إلى خفض فاتورة المنتفعات من خلال استئجار المصانع وإتاحتها للصيادين بأسعار مخفضة، مما ساهم في تحسين كفاءة تشغيل معداتهم وزيادة أرباحهم. كما أنشأت وحدة إنتاج سمكي لتعزيز سلسلة الإنتاج، مما رفع القيمة المضافة للأسماك المصيدة، وساعد في تحسين عمليات التسويق، وبالتالي تحقيق دخل أفضل للصيادين.

على المدى القريب، تركز الجمعية على تمكين الصيادين اقتصاديًا وتعليميًا، مع ضمان بيئة عمل مستدامة تحميهم من الاستغلال.

*** ما وضع الجمعيات التعاونية السمكية التي كانت قائمة في محافظة الحديدة؟ وهل هناك خطة للاستفادة من الأصول المهملة؟**

**** عانت الجمعيات التعاونية السمكية في محافظة الحديدة من سوء الإدارة وغياب الشفافية، مما أفقدها ثقة الصيادين. إلا أن هناك جهودًا جديدة لإعادة تفعيل هذه الجمعيات وفق معايير واضحة، حيث بدأ العمل على إحياء جمعية ابن عباس كنموذج يحتذى به في تحقيق المنفعة المباشرة للصيادين، كما تم حصر الأصول المهملة في ميناء الصليف، وخصوصًا ورش صيانة القوارب، ويجري العمل على إعادة تأهيلها بالتعاون مع هيئة المصائد البحرية، مما سيسهم في إعادة تشغيل القوارب المتوقفة وتحسين كفاءة عمل الصيادين.**

***ما هي الخطوات التي تتخذونها في جانب البناء المؤسسي، وكيف يمكن للمجتمع المساهمة في هذه المساعي؟**

****سعى الجمعية إلى تحقيق الاستدامة المؤسسية عبر تأهيل كوادرها وتجهيز مقرات حديثة، إضافة إلى عقد شراكات استراتيجية، مثل التعاون مع مؤسسة بنيان التي قدمت دعمًا ماليًا بقيمة ٥ ملايين ريال لتمويل نظام محاسبي موحد، مما عزز الشفافية والمصداقية في إدارة الموارد المالية.. كما تم إنشاء نظام ربط شبكي متطور يربط جميع الفروع بالمركز الرئيسي، مما يتيح المتابعة الفورية للمبادرات المالية والمجتمعية. لكن الجمعية تؤمن أن النجاح لا يعتمد فقط على التطوير الإداري، بل على المشاركة المجتمعية، التي تعد المحرك الأساسي لأي مشروع تنموي ناجح.**

***شهد الصيادون اهتمامًا متزايدًا من القيادة، هل هناك توجيهات مباشرة لدعمهم؟**

****نعم، الرئيس المشاط وجّه بدعم الصيادين بشكل كبير، حيث تم تقديم ٢٠٠ مليون ريال كقروض بيضاء لدعم الصيادين، بالإضافة إلى توزيع ١٦٠ قارباً عبر الهيئة العامة للزكاة، مما ساعد آلاف الأسر في تحسين أوضاعهم المعيشية.**

***هناك العديد من القوارب المتوقفة عن العمل في مراكز الإنزال السمكي، ما هي جهودكم لإعادة تأهيلها؟**

****قمنا بحصر القوارب غير العاملة، ونعمل حاليًا على إعادة تأهيلها وإصلاحها، خاصة للصيادين المستضعفين. كما نسعى إلى إنشاء معامل تحضير الأسماك لتحسين عملية التسويق، وتقليل الفاقد من الإنتاج البحري، وضمان وصول الأسماك بجودة عالية إلى الأسواق.**

***شهدتم مؤخرا ورشة عمل لمناقشة سبل تطوير وتحسين الأداء، ما مدى أهميتها، وما أبرز المحاور التي تمت مناقشتها؟**

****جاءت هذه الورشة في توقيت مثالي، حيث مثلت فرصة حقيقية لجمع القيادات الفاعلة في القطاع السمكي والزراعي، وعلى رأسهم وزير الثروة السمكية والزراعة، ومسؤولو القطاع السمكي، والاتحاد السمكي، وهيئة المصائد، إلى جانب قيادات أخرى. كان الهدف الأساسي من اللقاء هو توحيد الرؤى والخروج بخطة واضحة المعالم تحقق تكامل الجهود بين مختلف الإدارات لضمان تحقيق أفضل النتائج..تم التركيز خلال الورشة على استثمار الإمكانيات المتاحة والعمل وفقها، دون انتظار دعم خارجي، انطلاقًا من إيمان الجمعية بأن التحديات لا تعني التوقف، بل تستوجب استثمار الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتحقيق الأهداف المنشودة. في جمعية ساحل تهامة، الثقة بالقيادة والتصميم على تجاوز العوائق يشكلان أساس العمل، مما يعزز القدرة على الاستمرار رغم الصعوبات.. كما تم طرح فكرة تنظيم ورش عمل دورية، سواء شهرية أو كل شهرين، تمتد لثلاثة أيام، بهدف مراجعة الأداء، تقييم الإنجازات، وتحليل نقاط القوة والضعف. هذه الآلية ستوفر متابعة مستمرة، تضمن معالجة المشكلات بسرعة، وتصحيح المسار كلما دعت الحاجة، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع الساحلي بفعالية.**

***كيف أثرت انتهاكات العدوان على الصيادين في البحر؟ وكيف يتم دعم أسر الشهداء الصيادين؟**

****يواجه الصيادون قيودا صارمة وممارسات عدائية تهدف إلى منعهم من الوصول إلى مصادر رزقهم، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج السمكي وتفاقم معاناة آلاف الأسر. رغم ذلك، أظهر الصيادون إصراراً على مواصلة العمل رغم المخاطر.**

أما فيما يخص دعم أسر الشهداء من الصيادين، فقد تم إطلاق مشروع متكامل لرعايتهم، يتضمن توفير سلال غذائية ومساعدات نقدية دورية لضمان استقرارهم المعيشي. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطة أوسع للتمكين الاقتصادي من خلال تخصيص قوارب صيد كبيرة لهم، بحيث يتم تشغيلها بشكل جماعي، مما يتيح لهم فرصة حقيقية للاستمرار في المهنة وتأمين مصدر دخل مستدام يعوضهم عن فقدان معيلهم، ويمنحهم القدرة على مواجهة التحديات المعيشية بكرامة.

***كيف يمكن تعزيز إجراءات الأمن والسلامة للصيادين، وما المطلوب لضمان دعمهم؟**

****نتيجة لغياب أدوات السلامة الأساسية، شهد البحر حوادث مأساوية، منها غرق ١١ صياداً بسبب اضطراب الأحوال الجوية. لذلك، تعمل الجمعية على توفير معدات السلامة مثل أطقم الإطفاء، سترات النجاة، وأجهزة الاتصال، لحماية الصيادين أثناء مزاولة عملهم.**

***كلمة أخيرة؟**

****نشكر كل من ساهم في دعم جهود الجمعية، من وزارة الزراعة والثروة السمكية، الاتحاد السمكي، هيئة المصائد، والشركاء المحليين والدوليين. لدينا خطط طموحة تشمل تنفيذ ١٥٩ عملية مياه بيضاء للصيادين، وتوزيع ١٢٠ حقيبة وخيمة إيوائية. هذه الجهود ليست مجرد مساعدات، بل تهدف إلى بناء منظومة تنموية مستدامة تخدم المجتمع الساحلي على المدى الطويل.**

- **ندعو الى توفير معدات الحماية البحرية لحماية أرواح الصيادين وتقليل المخاطر التي تواجههم أثناء عملهم في البحر**
- **توفير فرصة تعليمية لأكثر من 1200 طالب في مدارس «جيل القرآن»، واستفاد 600 شخص من برامج محو الأمية**
- **قدمت الجمعية 200 مليون ريال كقروض بيضاء لدعم الصيادين**
- **ساهمت الجمعية في دعم 160 صياداً بقوارب حديثة، خفض تكاليف الصيد، وتنظيم عرس لـ150 صياداً**

العدد ٠٨ | السنة الأولى | ١٦ صفحة | شعبان ١٤٤٦ هـ | فبراير ٢٠٢٥م

نافذتك إلى البحار والثروات السمكية في اليمن

الثروة البحرية

تصدر عن قطاع الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

althrwtalbahrya@gmail.com

شـهرية اقتصاديـة متخصصة تعنى بالقطاع السمكي والثروة البحرية

cmfwye

www.cmfwye.net

رئيس التحرير

ماجد عبدالله الكحلاني

m.kuh180@gmail.com

قطاع الثروة السمكية .. رؤية جديدة وآمال مشروعة

ماجد الكحلاني

في ظل حكومة التغيير والبناء، أصبح الحديث عن النهوض بقطاع الثروة السمكية ضرورة حتمية، خاصة بعد سنوات من الإهمال والتراجع. كان قطاع الثروة السمكية، رغم إمكانياته الضخمة، في ظل الهوايا واللامبالاة من قبل الجهات المعنية. إلا أن الحضور المتميز للوزير الأكاديمي رضوان علي الرباعي في ورشة تطوير وتحسين الأداء لقطاع الثروة السمكية في صنعاء، شكّل نقطة تحول هامة، حيث أثبت الوزير اهتمامه العميق ورؤيته الشاملة لإحداث تغيير حقيقي في هذا القطاع.

لاقت القيادات الجديدة في الوزارة إشادة كبيرة من المشاركين في الورشة، حيث أظهر الوزير حرصه على التفاصيل وعزمه على إصلاح الواقع المتردي للقطاع السمكي. لم يكن حديثه مجرد وعود، بل كان مليئاً بالأرقام الواقعية والرؤى القابلة للتنفيذ، مما أعطى الأمل بإمكانية إحداث تغيير حقيقي. مثل هذه القيادة الواعية هي ما يحتاجه قطاع الثروة السمكية للانتقال من وضعه الحالي إلى دور ريادي في الاقتصاد الوطني..على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، يظل يعاني من مشكلات عدة، أبرزها الإرشاد السمكي المهمل، الذي يتسبب في هدر ضخم للمخزون السمكي. كما أن غياب تنظيم تسويق المنتجات السمكية، سواء داخل البلاد أو خارجها، يفاقم من معاناة الصيادين، الذين يعانون من استغلال الوكلاء ويواجهون خسائر كبيرة نتيجة لعدم وجود آليات واضحة لتنظيم عمليات التسويق والتوزيع.. وأيضاً، يعاني القطاع من ضعف التمويل والإمكانيات، حيث أن مكاتب الوزارة في المحافظات تُعاني من شح الموارد، مما يعيق دورها في الإشراف والمراقبة على الصيادين والأسواق. مع ذلك، فإن الإشارة إلى أهمية الإرشاد السمكي في الورشة واعدًا، حيث وعد الوزير بدعمه وتبني خطة عمل تهدف إلى إصلاح القطاع في المدى القريب.

ما يحتاجه القطاع السمكي في المرحلة القادمة هو إرادة صادقة وقرار جريء يضمن تفعيل دور الإرشاد السمكي وتطوير آليات التسويق، مع توفير الدعم المادي واللوجستي اللازم. بالتوازي مع ذلك، يجب أن يكون هناك تعاون أكبر بين الحكومة، الصيادين، والمستهلكين لضمان تحسين جودة المنتجات السمكية.

يظل قطاع الثروة السمكية يمثل فرصة اقتصادية ضخمة إذا ما تم استغلالها بالشكل الصحيح، وليس مجرد مورد طبيعي يُهدر. إن مرحلة العمل الجاد والمثمر قد بدأت، والفرص الآن مواتية لإحداث تغيير حقيقي يمكن أن يتحول من خلاله هذا القطاع إلى أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، ويحقق الأمن الغذائي واستدامة الموارد البحرية.

اكتشف لذة سمك الباغة في الحديدة !

الحديدة – الثروة البحرية:

يُعد سمك الباغة واحدًا من أشهر أنواع الأسماك في الحديدة، حيث يحظى بشعبية واسعة نظرًا لتوفره بكثرة وأسعاره المناسبة لجميع الأسر. ويتميز بطعمه اللذيذ، خاصة في فصل الشتاء، حيث يكتسب نكهة أغنى وأكثر تميزًا.

يُمكن تحضير سمك الباغة بطرق متعددة تُلائم مختلف الأذواق، سواء مقليًا في الزيت ليصبح مقرمشًا، أو مطبوخًا مع البهارات التقليدية مثل البسباس، الثوم، والفلفل الأسود، مما يمنحه مذاقًا غنيًا لا يُقاوم.

إلى جانب نكهته الشهية، يُعد سمك الباغة مصدرًا غذائيًا مهمًا، حيث يُوفر ١٠٠ غرام منه حوالي ٢٠٠٪ من الاحتياج اليومي لفيتامين ب١٢، و١٠٠٪ من السيلينيوم، مما يجعله خيارًا مثاليًا للحفاظ على صحة الجسم وتعزيز المناعة.

إذا كنت من محبي المأكولات البحرية، فلا تفوّت تجربة سمك الباغة في الحديدة، حيث يجمع بين المذاق اللذيذ والفوائد الصحية المذهلة.

بيع سمكة تونة بـ207 ملايين ين في أول مزاد لعام 2025م

طوكيو – متابعات :

أعلنت وكالة «كيودو» عن بيع سمكة تونة تزن ٢٧٦ كيلوغراماً في أول مزاد للعام ٢٠٢٥ بمبلغ ٢٠٧ ملايين ين ياباني، ما يعادل ١,٣١٦ مليون دولار.

المزاد الأول للتونة في العام الجديد يحظى باهتمام واسع باعتباره مؤشرًا غير رسمي على التوقعات الاقتصادية للعام. رغم أن هذه التوقعات رمزية، إلا أن الأسعار المرتفعة تُعتبر فأل خير.

سمكة التونة هذا العام حققت ثاني أعلى سعر في تاريخ المزاد، بعد الرقم القياسي لعام ٢٠١٩ عندما بيعت سمكة تونة مقابل ٣٣٣ مليون ين (٣,١ مليون دولار). منذ ذلك الحين، شهدت الأسعار تقلبات ملحوظة، مما يعكس أوضاع السوق المتغيرة.

الصين تبني أكبر مطار في العالم على جزيرة اصطناعية

تعتزم بكين بناء ما سيكون أكبر مطار في العالم على جزيرة صناعية لكنه لن يكون جاهزًا حتى عام ٢٠٣٥ فيما يبدوا انه مشروع غير مسبوق سيغير وجه صناعة الطيران العالمية.

دور المستهلك في الرقابة على المنتجات السمكية

عبدالحميد أحمد صلاح*

تُعد الأسماك من المصادر الأساسية للبروتين في النظام الغذائي اليمني، خاصة في المناطق الساحلية مثل الحديدة والمكلا وحضرموت وغيرها. ويعتمد سكان هذه المناطق بشكل كبير على الأسماك كمصدر رئيسي للغذاء، مما يبرز أهمية ضمان جودة الأسماك وسلامتها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. ومع تزايد الاعتماد على هذا المورد الطبيعي، يصبح دور المستهلك في الرقابة على المنتجات السمكية أكثر أهمية، حيث يمكن أن يسهم في الحفاظ على صحة المجتمع وحماية البيئة البحرية.

في الأسواق اليمنية، غالباً ما يعتمد المستهلك على معايير بسيطة لتحديد جودة الأسماك، مثل المظهر والرائحة. فالسمك الطازج يتميز برائحة بحرية خفيفة وقوام متماسك، بينما السمك الفاسد غالباً ما يكون لونه باهتاً ورائحته غير طبيعية. على الرغم من ذلك، تظل الحاجة إلى زيادة الوعي المجتمعي حول كيفية التمييز بين السمك الطازج والسمك الفاسد أمرًا بالغ الأهمية، خاصة في ظل غياب الرقابة الكافية في بعض الأسواق.

من خلال مراقبة طريقة عرض الأسماك في الأسواق، يمكن للمستهلك التأكد من أنها تُخزن في ظروف مناسبة، بعيدًا عن الحرارة أو التلوث. إذا لاحظ المستهلك أي مخالفة، فإنه يمكنه إبلاغ الجهات المعنية أو السلطات المحلية. هذه الإجراءات، التي قد تبدو بسيطة، تساهم بشكل كبير في تحسين الرقابة على الأسواق وضمان سلامة المنتجات السمكية.

وفي مراكز الإنزال على السواحل، حيث يلتقي الصيادون لتسويق منتجاتهم، يواجه المستهلك تحديات أكبر في التأكد من جودة الأسماك. ولكن، ورغم هذه التحديات، يبقى دور المستهلك حيوياً من خلال مراقبة كيفية التعامل مع الأسماك وحفظها. يجب أن تكون الأسماك محفوظة في بيئة مناسبة، تمنع تعرضها للتلوث، كما يجب أن يتم تصريفها في الوقت المناسب لضمان جودتها.

التوعية المستمرة في المجتمع تلعب دوراً مهماً في جعل المستهلك جزءاً من عملية الرقابة. من خلال زيادة الوعي والمعرفة حول كيفية التمييز بين الأسماك الطازجة والفاسدة، يمكن للمستهلكين أن يصبحوا حلقة وصل بين الأسواق المحلية والجهات الرسمية. هذا التعاون بين المستهلكين والتجار المحليين والسلطات يعزز من جودة الأسماك ويقلل من المخاطر الصحية الناتجة عن المنتجات غير المطابقة للمعايير.

إبلاغ الجهات المعنية عن المخالفات المتعلقة بالأسماك يعد خطوة حاسمة لا تقتصر فقط على حماية صحة المستهلك، بل تمتد أيضًا إلى تنظيم الأسواق بشكل عام. فعندما يكتشف المستهلك بيع أسماك فاسدة أو ملوثة، يمكنه إبلاغ مكاتب وزارة الزراعة والثروة السمكية أو الجهات المعنية، مما يسهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة بسرعة وفعالية. من خلال هذا التفاعل المباشر، يصبح المستهلك جزءاً أساسياً من منظومة الرقابة على المنتجات السمكية، مما يعزز جودة الأسماك في الأسواق المحلية ويحد من الممارسات غير القانونية. في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، يُعد التعاون بين المستهلكين والسلطات المحلية أمراً حيوياً لضمان وصول منتجات سمكية آمنة وصحية إلى المجتمع، ما يسهم في الحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة البحرية.

*وكيل قطاع الصيد التقليدي

المشرف العام
د. رضوان الرباعي
وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

هيئة التحرير
محمد السليماني
أبوبكر دحروش

سكرتير التحرير
وزير الحاتمي

المدير الفني
علي مبارك

المراجعة اللغوية
جمال الظافري

الإعلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع الإدارة

كل ماينشر من كتابات لايعبر عن وجهة نظر الصحيفة